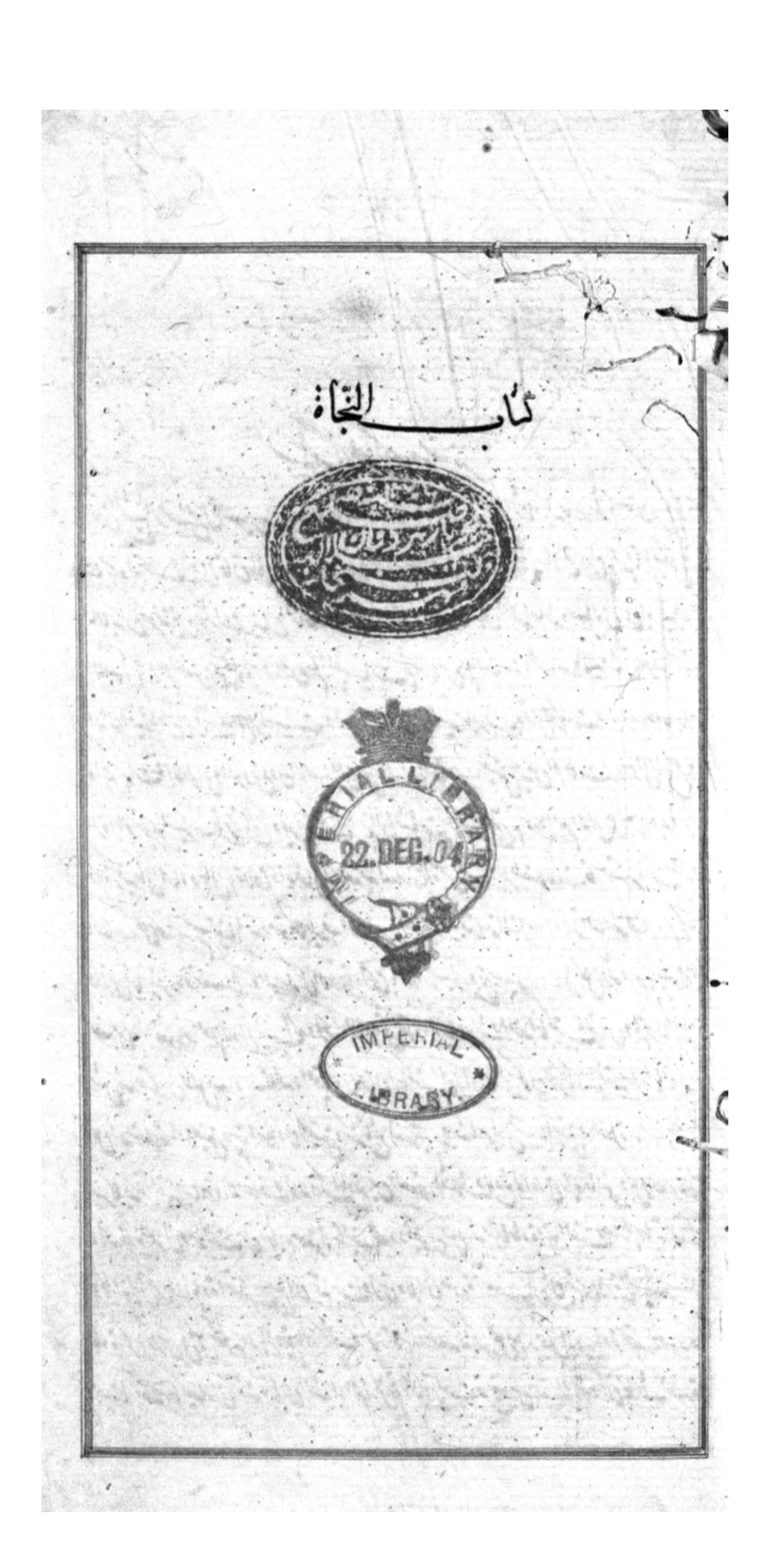
كتاب النجاة





كتاب النجاة للشيخ الرئيس



كتاب النجاة
IMPERIAL LIBRARY
22. DEC. 04
IMPERIAL LIBRARY

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله اما بعد حمد الله تعالى والثناء عليه بما هو اهله ومستحقه والصلوة
على رسوله محمد واله فان طائفة من الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس المعارف الحكمية سالوني ان اجمع لهم كتابا يشتمل على
ما لا بد من معرفته لمن يؤثر ان يتميز عن العامة وينحاز الى الخاصة ويكون له بالاصول الحكمية احاطة وسالوني ان ابدا فيه بافادة
الاصول من علم المنطق ثم اتلوها بمثلها من علم الطبيعيات ثم اورد من علم الهندسة والحساب ما لا بد منه في معرفة القدر
الذي افيده من البراهين على الرياضيات واورد بعده من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات والاجرام والابعاد
والمدارات في الاطوال والعروض دون الاصول التي يحتاج اليها في التقاويم وما يشتمل عليه من الزيجات من احوال المطالع و
الزوايا وتقويم المسير بحسب تاريخ تاريخ وغير ذلك وان اختم الرياضيات بعلم الموسيقى ثم اورد العلم الالهي على ابين وجه واوجزه
واذكر فيه حال المعاد وحال الاخلاق والافعال النافعة فيه لدرك النجاة من الغرق في بحر الضلالات فاسعفتهم بذلك وصنفت
الكتاب على نحو ملتمسهم مستعينا بالله ومتوكلا عليه فبدات بايراد الكفاية من صناعة المنطق لانه الالة العاصمة للذهن من الخطا
والزلل فيما يتصوره ويصدق به والموصلة الى الاعتقاد الحق باعطاء اسبابه ونهج سبله فصل كل معرفة وعلم اما تصور واما
تصديق والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه مثل تصورنا ماهية الانسان والتصديق انما يكتسب بالقياس وما يجري مجراه
مثل تصديقنا بان للكل مبدا والحد والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التي تكون مجهولات فتصير معلومة بالروية و
كل واحد منهما منه ما هو حقيقي ومنه ما هو دون الحقيقي ولكنه نافع منفعة بحسبه ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقي والفطرة الانسانية
غير كافية في التمييز بين هذه الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلاف ولا وقع لواحد في رايه تناقض وكل واحد من القياس
والحد فانه معمول ومؤلف من معان معقولة بتاليف محدود فيكون لكل واحد منهما مادة منها الف وصورة بها تم التاليف
وكما انه ليس عن اي مادة اتفقت يصلح ان يتخذ بيت او كرسي ولا باي صورة اتفقت يمكن ان يتم من مادة البيت بيت ومن
مادة الكرسي كرسي بل لكل شيء مادة تخصه وصورة بعينها تخصه كذلك لكل معلوم يعلم بالروية مادة تخصه وصورة
بعينها تخصه منهما يصار الى تحقيقه وكما ان الفساد العارض في اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة

صحيحة

صحيحة وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صحيحة وقد يقع من جهتهما جميعا كذلك الفساد العارض في المعلوم بالروية
قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة وان كانت المادة صحيحة وقد يقع من جهتهما جميعا

فصل في معرفة المنطق فالمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف من اي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي
يسمى بالحقيقة حدا والقياس الصحيح الذي يسمى برهانا وبه يعرف انه من اي الصور والمواد يكون الحد الاقناعي الذي يسمى
رسما وعن اي الصور والمواد يكون القياس الاقناعي الذي يسمى ما قوي منه واوقع تصديقا شبيها باليقين جدليا
وما ضعف منه واوقع ظنا غالبا خطابيا ويعرف انه عن اي صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن اي صورة ومادة يكون
القياس الفاسد الذي يسمى مغالطيا وسوفسطائيا وهو الذي يتراءى انه برهاني او جدلي ولا يكون ويعرف عن اي صورة
ومادة يكون القياس الذي لا يوقع تصديقا البتة ولكن تخييلا يرغب النفس في شيء او تنفرها او تشوقها او يبسطها او يقبضها
وهو القياس الشعري فهذه فائدة صناعة المنطق ونسبتها الى الروية نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر لكن الفطرة السليمة
والذهن السليم ربما اغنيا عن تعلم النحو والعروض وليس شيء من الفطرة الانسانية بمستغن في استعمال الروية عن التقدم باعداد
هذه الالة اللهم الا ان يكون انسانا مؤيدا من عند الله تعالى

فصل في الالفاظ المفردة لما كانت المخاطبات النظرية
بالفاظ مؤلفة والافكار العقلية من اقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف وجب ان نتكلم اولا في اللفظ المفرد فنقول
ان اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا جزء من اجزائه يدل بالذات على جزء من اجزاء ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل
على معنى لا محالة او ان يدل على معنيين ليس احدهما جزء معنى الانسان او ان اتفق ان كان الان مثلا يدل على النفس وسان يدل على البدن
فليس بقصد بقولنا ان وسان في جملة قولنا الانسان الدلالة بهما فيكونان كانهما لا يدلان اذا اخذا جزئي قولنا الانسان

فصل في اللفظ المركب واللفظ المركب او المؤلف فهو الذي يدل على معنى وله اجزاء منها يلتئم مسموعه ومن معانيها يلتئم معنى الجملة
كقولنا الانسان يمشي او رامي الحجارة

فصل في اللفظ المفرد الكلي هو الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق اما كثيرين
في الوجود كالانسان او كثيرين في جواز التوهم كالشمس وبالجملة الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع نفس مفهومه في معناه كثيرين فان
منع من ذلك شيء فهو غير نفس مفهومه

فصل في اللفظ المفرد الجزئي واللفظ المفرد الجزئي هو الذي لا يمكن ان يكون معناه
الواحد لا بالوجود ولا بحسب التوهم لاشياء فوق واحد بل يمنع نفس مفهومه من ذلك كقولنا زيد فان معنى زيد اذا اخذ معنى
واحدا هو ذات زيد فهو لا في الوجود ولا في التوهم يمكن ان يكون لغير ذات الواحدة او الاشارة تمنع من ذلك فانك
اذا قلت هذه الشمس او هذا الانسان منع من ان يشترك فيه غيره

فصل في الذاتي ولنترك الجزئي ولنشتغل بالكلي والكلي

منفعة

فاما ذاتي واما عرضي والذاتي هو الذي يتقوم به ماهية ما يحمل عليه ولا يكفي في تعريف الذاتي ان يقال ان معناه ما لا يفارق فكم
مما ليس بذاتي كالسواد للغراب لا يفارق ولا يكفي ان يقال ان معناه ما لا يفارق في الوجود ولا يصح مفارقته في التوهم حتى ان
رفع في التوهم يبطل به الموصوف في الوجود فكثير مما ليس بذاتي هو بهذه الصفة ككون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين فانه صفة
لكل مثلث ولا يفارق في الوجود ولا يمتنع في الوهم حتى يتوهم رفعه وهما لم يجز ان يحكم ان المثلث موجود وليس بذاتي ولا يمتنع
ان يكون وجوده للموصوف مع ملازمته فان كثيرا من لوازم الشيء التي تلزم بعد تقرر ماهيته يكون بينة اللزوم له بل الذاتي ما اذا فهم
معناه واخطر بالبال وفهم معنى ما هو ذاتي له واخطر بالبال معه معا لم يمكن ان يفهم ذات الموصوف الا ان يكون قد فهم له ذلك
المعنى اولا كالانسان والحيوان فانك اذا فهمت ما الحيوان وفهمت ما الانسان فلا تفهم الانسان الا وقد فهمت اولا
انه حيوان واما ما ليس بذاتي فقد يفهم ذات الموصوف مجردا دونه فاذا فهم مع ما لزمه ان يفهم وجوده له كالمساوات للقائمتين اذ يفهم
بحث ونظر كمساواة الزوايا القائمتين في المثلث اذ يكون جائزا ان يمتنع توهما وان لم يمتنع وجودا كالسواد للانسان
الزنجي اذ يمتنع وجودا او توهما كالشباب [illegible] والقعود [illegible] **فصل في العرضي** واما العرضي فهو
كل ما عداه مما ليس بذاتي ونغلط فيه فنظن انه العرض فان العرضي الذي هو كالمقابل للجوهر [illegible] فان
العرضي قد يكون جوهرا كالابيض وقد لا يكون جوهرا كالبياض والعرض لا يكون جوهرا كالبياض **فصل المقول في جواب ما هو**
ثم من الذاتي ما هو مقول في جواب ما هو ومنه ما ليس بمقول في جواب ما هو فالذاتي المقول في جواب ما هو يشكل [illegible] اكثر الشروح
ويغفل عن تحقيقه ويكاد ان يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقيين في المقول في جواب ما هو الى انه هو الذاتي لكن الذاتي اعم منه و
تحقيقه بحسب ما انتهى اليه بحثنا ان الشيء الواحد قد يكون له اوصاف كثيرة كلها ذاتية لكنه انما هو هو لا بواحد منها بل بجملتها فليس
الانسان انسانا بانه حيوان بل بانه مع حيوانيته ناطق او مائت او شيء اخر فاذا وضع لفظ مفرد يتضمن [illegible] جميع
المعاني الذاتية التي بها يتقوم الشيء فذلك الشيء مقول في جواب ما هو مثل قولنا الانسان لزيد وعمرو فانه يشتمل على كل معنى هو
ذاتي مثل الجوهرية والتجسم والتغذي والنمو والتوليد وقوة الحس والحركة والنطق وغير ذلك فالانسان تمام ما هو ذاتي لزيد [illegible] وكذا
الحيوان لا للانسان وحده لكن للانسان والفرس والثور وغيره لكمال الشركة فانه يشتمل على جميع الاوصاف الذاتية التي لها
بالشركة على سبيل المطابقة واما ما فيه منه ما يخص واحدا واحدا منها فالمقول في جواب ما هو هكذا يكون واما الداخل في جواب ما هو فهو كل
ذاتي **فصل في المقول في جواب اي شيء هو** فهو الذي يدل على معنى تتميز به اشياء مشتركة في معنى واحد فمنه عرضي مثل الابيض الذي
تميز الثلج عن القار وهما جسمان جمادان ومنه ذاتي مثل الناطق الذي يميز الانسان عن الفرس وهما حيوانان وقد اصطلحوا

كما ذكر

وقد يكون لا جوهرا كالبياض

على

فی تسمیة الذاتی مقولا فی جواب ای ما هو فیکون المقول فی جواب ای ما هو بحسب اصطلاحهم هو الممیز بجهة مشترکة تمییزا
ذاتیا مثل الناطق للانسان بعد الحیوان دون الضاحک الشامل **فصل فی الالفاظ الخمسة** والالفاظ الکلیة خمسة جنس ونوع
وفصل وخاصة وعرض عام اما الجنس فهو المقول علی کثیرین مختلفین بالانواع فی جواب ما هو وقولنا مختلفین بالانواع ای بالصور
والحقایق الذاتیة وان النوع الذی هو المضاف الی الجنس وقولنا فی جواب ما هو ای قولا بحال الشرکة لا بحال الانفراد کالحیوان
للانسان والفرس لا کالحساس للانسان والفرس فان الحساس لا یدل علی کمال ماهیة مشترکة للانسان والفرس وان کان
یدل علی معنی ما هو ذاتی وهو کونه ذا حس یخلی عن المتحرک بالارادة وعن النامی وعن المغتذی وغیر ذلک الا علی سبیل الالتزام
لا علی سبیل التضمن والفرق بین الالتزام والتضمن فان السقف یلتزم الحایط ولا یتضمنه والبیت یلتزم الحایط ویتضمنه فیجب اذا احددت
الجنس ان تحده بما لا یشارکه فیه فصل الجنس واذا احددت الجنس ان لا تدبره علی النوع ولا تشتغل بما یقوله فرفوریوس فی النوع واما النوع
فهو الکلی الذاتی الذی یدل علی کثیرین فی جواب ما هو ویدل ایضا علیه آخر فی جواب ما هو بالشرکة مثل الحیوان فانه نوع من الجسم ویدل
علی انسان وفرس فی جواب ما هو بالشرکة مثل الحیوان فانه نوع من الجسم ویدل علی انسان وفرس فی جواب ما هو بالشرکة ویدل الجسم علیه
وعلی غیره ایضا بالشرکة فی جواب ما هو وقد یکون الشیء جنسا للانواع ونوعا للجنس مثل الحیوان للجسم وفی النفس فانه نوعه والانسان
والفرس فانه جنسهما لکنه منتهی الارتقاء الی جنس لا جنس فوقه ویسمی جنس الاجناس والانحطاط الی نوع لا نوع تحته ودونه و
یسمی نوع الانواع ویرسم بانه المقول علی کثیرین مختلفین بالعدد فی جواب ما هو کالانسان لزید وعمرو والفرس لهذه وتلک فی
الفصل واما الفصل فهو الکلی الذاتی یدل به علی نوع تحت جنسه غیر سبیل بانه ای حیوان شیء منه کالناطق للانسان فانه جواب
غیر سبیل بانه ای حیوان والفرق بین الناطق والانسان ان الانسان حیوان له نطق والناطق شیء ما له العلم ای شیء هو ذو
نطق والنطق فصل مجرد والناطق فصل مرکب وهو الفصل المنطقی فی الخاصة والخاصة فهی الکلی الدال علی نوع واحد فی جواب
ای شیء هو لا بالذات بل بالعرض اما نوع هو جنس کتساوی الزوایا للمثلث لقائمتین فانه خاصة للمثلث وهو جنس واما نوع
لیس هو بجنس مثل الضاحک للانسان وهو خاصة ملازمة مساویة او الکتابة وهی خاصة غیر ملازمة ولا مساویة بل اخص
فی العرض العام واما العرض العام فهو کل کلی مفرد عرضی ای غیر ذاتی یشترک فی معناه انواع کثیرة کالبیاض للثلج والققنس
وللنبات بها کان ملازما او مفارقا لکل واحد من النوع والبعض جوهر الکان نفسه کالابیض او عرضا کالبیاض بعد ان لا یکون
مقوما للماهیة فان وقوع العرض علی هذا وعلی الذی هو قسیم الجوهر فی الوجود وقوع بمعنیین مختلفین **فصل فی الاعیان**
والاوهام والالفاظ والکتابات الشیء اما عین موجودة واما صورة موجودة فی الوهم او العقل ماخوذة عنه ما ولا یختلفان

في النواحي والامم واما اللفظة فتدل على الصورة التي في الوهم او العقل معبرة واما الكتابة دالة على اللفظ ويختلفان في الامم فالكتابة
دالة على اللفظ واللفظ دال على الصورة الوهمية والعقلية وتلك الصورة دالة على الاعيان الموجودة في الاسم والاسم لفظ
مفرد يدل على معنى من غير ان يدل على زمان وجود ذلك المعنى من الازمنة الثلثة كقولنا زيد فمنه لفظ محصل كقولنا زيد ومنه غير
محصل قرن فيه حرف السلب بشئ هو اسم لما يخالف ذلك فيجعل اسما لذلك المعنى كقولنا اللاانسان في الكلمة الكلمة لفظة
مفردة تدل على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجودا فيه لموضوع ما غير معين في زمان كقولنا مشى فانه يدل
على مشي لماش غير معين في زمان قد مضى في الادوات واما الادوات فهي لفظة مفردة انما تدل على معنى تصح ان يوضع او
يحمل بعد ان يقرن باسم او كلمة كقولنا في ومن في القول والقول كل لفظ مركب وقد عرفناه قبل في القضية والقضية و
الخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم بصدق او كذب في الحملية والحمليات التي توقع هذه النسبة بين شيئين
وليس في كل واحد منهما هذه النسبة الا بجزئين يمكن ان يدل على كل واحد منهما بلفظ مفرد كقولنا الانسان حيوان او كقولنا
فلان فيلسوف او كقولنا الحيوان الضاحك ينتقل من مكان الى مكان بوضع قدم ورفع اخرى فكانك قلت الانسان
يمشي او قولك فلان كثير علمه فان قولك كثير علمه معادل لقولك فيلسوف في الشرطية الشرطية هي التي توقع هذه النسبة
بين شيئين منهما هذه النسبة من حيث هي مفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانك ان فصلت
هذه النسبة انحلت الى قولك الشمس طالعة والى قولك النهار موجود وكل واحد منهما قضية وكذا اذا قلت اما ان يكون
هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا في الشرطية المتصلة والمتصلة من الشرطية هي التي توجب او تسلب لزوم قضية
لاخرى كما قدمناه في مثال الشرطي في الشرطية المنفصلة والمنفصلة من الشرطية ما توجب او تسلب عناد قضية لاخرى كما اوردناه
في مثال الشرطي في الايجاب فالايجاب مطلقا هو ايقاع هذه النسبة وايجادها وفي الحملية هو الحكم بوجود محمول الموضوع في
السلب والسلب مطلقا هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين وفي الحملية هو الحكم بلا وجود محمول الموضوع في المحمول والمحمول
هو المحكوم به انه موجود او ليس بموجود لشئ آخر في الموضوع والموضوع هو الذي يحكم عليه بان شيئا آخر موجود له او
ليس بموجود له مثال الموضوع قولنا زيد من قولنا زيد كاتب ومثال المحمول قولنا كاتب من قولنا زيد كاتب
في المخصوصة والمخصوصة قضية حملية موضوعها شئ جزئي كقولنا زيد كاتب ويكون موجبة ويكون سالبة في المهمل
والمهملة قضية حملية موضوعها كلي ولكن لم يتبين ان الحكم في كله او بعضه كقولنا الانسان ابيض ويكون موجبة
وسالبة واذا لم يتبين فيها ان الحكم في كل او بعض فلا بد انه في بعض ويشك انه في الكل فلذلك حكم المهملة حكم

الجزئي الذي نذكره في المحصورة والمحصورة هي التي موضوعها كلي والحكم عليها مبين انه في كله او في بعضه وقد يكون
موجبا وسالبا في الموجبة الكلية والموجبة الكلية من المحصورات هي التي الحكم فيها ايجاب على كل واحد من الموضوع كقولنا
فيها كل انسان حيوان في السالبة الكلية والسالبة الكلية هي التي الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا ليس ولا واحد من
الناس بحجر في الموجبة الجزئية والموجبة الجزئية هي التي الحكم فيها ايجاب الحكم على بعض من الموضوع كقولنا بعض الناس كاتب
في السالبة الجزئية والسالبة الجزئية هي التي الحكم فيها سلب الحكم عن بعض الموضوع كقولنا ليس بعض الناس بكاتب او ليس كل انسان
بكاتب بل عسى بعضهم في السور والسور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر مثل كل ولا واحد وبعض ولا كل في القضيتين
المتقابلتين والقضيتان المتقابلتان هما اللتان تختلفان بالسلب والايجاب وموضوعهما ومحمولهما واحد في المعنى والاضافة
والقوة والفعل والجزء والكل والمكان والزمان والشرط حتى ان هناك آب وكان ازيد لم يكن ههنا لعمرو او كان هناك
آب بالقوة لم يكن ههنا بالفعل او كان هناك اسود البعض لم يكن ههنا اسود الكل او اسود في بعض اجزاوه او كان هناك
في زمان ماض لم يكن هناك في زمان حاضر او مستقبل او غير ذلك الزمان بل في ذلك الزمان بعينه او كان هناك مثلا انه متحرك
على الارض لم يكن ههنا انه متحرك على الفلك او تختلفان في الشرط فقيل لا الاسود جامع للبصر وعني به ما دام اسود او قيل ليس الجامع
للبصر وعني به اذا ازال عنه السواد وبقي جالسه فصل في التناقض والقضيتان المتقابلتان بالتناقض هما اللتان تتقابلان
بالايجاب والسلب تقابلا يجب منه لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وانما يكون كذا اذا تمت فيهما شرائط
التقابل التي في المخصوصات وفي المحصورات بزيادة وهي ان يكون احدهما كليا والاخر جزئيا فان كانا كليين ويسميان متضادين
كذبا جميعا في حمل الممكن كقولنا كل انسان كاتب وليس ولا واحد من الناس بكاتب وان كانا جزئيين ويسميان الداخلتين
تحت التضاد صدقا جميعا في ذلك الحمل بعينه كقولنا بعض الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب والمخصوصات ليس في تناقضها
شرط غير تقابلهما وفي الحمل الممكن المستقبل لا يتعين الصدق والكذب في احد طرفي التقابل وان كان لا يخرج منهما كقولنا زيد يمشي
غدا وزيد ليس يمشي غدا فلو كان احدهما في الوقت صدقا والاخر كذبا من حيث نفس القولين كان احد الامرين يكون
لا محالة والاخر لا يكون فيكون الامر واجبا لا ممكنا وارتفع الاختيار والاستعداد وبطل طبيعة الممكن جملة فصل في مواد القضايا
المادة الواجبة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يجب بها لا محالة ان يكون له دائما في كل وقت اي يكون الصدق دائما
الموجب في كل وقت كحالة الحيوان عند الانسان ولا يعتبر السلب والمادة الممتنعة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يكون
الصدق فيها دائما مع السلب كحالة الحجر عند الانسان ولا يعتبر الايجاب والمادة الممكنة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع

لا يدوم بها لا صدق في ايجاب ولا سلب كحالة الكتابة عن الانسان وقيل ان الممكن هو الذي حكمه غير موجود في وقت ما اي في الحال
ثم الحكم في المستقبل تقود به عما له حكم في الحال بالضرورة **فصل في ان كل قضية حملية** فان اجزاءها الذاتية عند الذهن ثلثة
معنى موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبة بينهما اما في اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول وحذفت
اللفظة الدالة على معنى النسبة كقولنا فتسمى ثنائية كقولنا زيد كاتب والثلاثية فهي التي قد صرح فيها باللفظة الدالة على النسبة كقولنا زيد هو كاتب
وتسمى تلك اللفظة رابطة والكلمة ترتبط بذاتها لانها تدل على موضوع في كل حال فالنسبة مضمنة فيها **فصل في المعدولة**
والبسيطة القضية البسيطة هي التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اسم محصل والقضية المعدولة فهي التي موضوعها او محمولها اسم
غير محصل كقولك اللاانسان ابيض والقضية المعدولة المطلقة المعدول فهي التي محمولها كذلك كقولك زيد هو غير بصير فقولنا زيد هو
غير بصير موجبة معدولة والفرق بين الموجبة المعدولة كقولنا زيد هو غير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا زيد ليس هو بصيرا اما من جهة
الصيغة فلان حرف السلب في المعدولة جزء من المحمول كانك اخذت الغير والبصير شيئا واحدا حاصلا منهما بالتركيب فان اوجبت تلك
الجملة لشيء واحد كان ايجابا معدولا وان سلبت فقلت زيد ليس هو غير بصير كان سلبا معدولا واما السالبة البسيطة فان حرف السلب ليس
جزءا من المحمول بل شيئا خارجا عنه داخلا عليه رافعا اياه واما من جهة التلازم والدلالة فان السالبة البسيطة اعم من ان السلب يصح عن موضوع
معدوم والايجاب كان معدولا او محصلا فلا يصح الا على موضوع موجود فيصح ان تقول العنقا هو بصير او لا يصح ان يقول
ان العنقا هو غير بصير واما ما يقال بعد هذا من الفرق بينهما فلا تلتفت اليه فان غير بصير يصح ايجابه على كل موجود كان عادم البصر
ومن شانه ان يكون له او ليس من شانه ان يكون له بل من شان نوعه او جنسه او ليس البتة من شانه او شان محمول عليه ان يكون
له بصر والقضية الثنائية لا يتميز فيها العدول عن السلب الا بالنية وجهين احدهما من جهة نية من القائل مثلا اذا قال زيد لا بصير
ويعني به ان زيدا ليس هو بصيرا كان سلبا وان عنى ان زيدا هو لا بصير كان ايجابا معدولا والثاني من جهة تعارف العادة في
اللفظ السالب فانه ان قال زيد غير عالم انه ايجاب لان غير يستعمل في العدول وليس يستعمل في السلب واما في الثلاثية فان الايجاب
متميز عن السلب المحصل من كل وجه لان الرابطة ان دخل على حرف السلب ربطت حرف السلب مع المحمول كشيء واحد فاوجبت كقولك
زيد هو لا بصير وان دخل حرف السلب على الرابطة سلبت كقولك زيد ليس هو بصيرا لان الرابطة تجعل البصير وحده محمولا وتترك حرف
السلب خارجا عنه **فصل في العدمية** والقضية العدمية هي التي محمولها اخس المتقابلين بحسب المشهور كقولك زيد جاهل
والهوا مظلم واما في التحقيق فهي التي محمولها دال على عدم شيء من شانه ان يكون للشيء او لنوعه او لجنسه **فصل في**
الجهات الجهات ثلثة واجب وهو ما يدل على دوام الوجود وممتنع وهو ما يدل على دوام العدم وممكن وهو ما يدل على لا دوام وجود ولا عدم

والفرق بين الجهة والمادة ان الجهة لفظة مصرح بها وبدل على احد هذه المعاني والمادة حالة للقضية في ذاتها غير مصرح
بها وربما تخالفا كقولك زيد يمكن ان يكون حيوانا فالمادة واجبة والجهة ممكنة وبينهما فروق اخرى لا نطول بها فصل
في الرباعية القضية الرباعية هي التي يذكر فيها مع المحمول والموضوع رابطة وجهة وانما يسلب الموجبة الرباعية بان يدخل حرف
السلب على الجهة لا الجهة على السلب فيمكن ان يصدقا كقولك زيد يمكن ان يمشي ويمكن ان لا يمشي وكذا كقولك زيد يجب ان
يمشي زيد يجب ان لا يمشي وايضا زيد ممتنع ان لا يمشي بل مقابل يمكن ليس يمكن ومقابل يجب ليس يجب ومقابل الممتنع ليس بممتنع
فصل في الممكن وتحقيقه وفي الممكن اشتباه اذا ذكرناه وحللنا الحل الشافي ارتفع به كثير من الشبه والاغاليط
التي تقع للناس في تناقض ذوات الجهة وتلازمها فنقول ان العامة تفهم من الممكن غير ما تفهمه الخاصة بحسب تواطئهم عليه اما
العامة فيعنون بقولهم ممكن ما ليس بممتنع من غير ان يشترطوا ولا واجب فيكون معنى قولهم ليس بممكن انه ليس بممتنع فيكون
معناه الممتنع فاذا الممكن العامي هو ما ليس بممتنع وغير الممكن هو ممتنع وكل شيء عندهم اما ممكن واما ممتنع وليس قسم ثالث فيكون
الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولا على الواجب كالجنس له وليس اسما مرادفا له بل لان الواجب غير ممتنع في المعنى واما الخاصة
فانهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع ولم يكن عند العامة لهذا المعنى اسم فان اسم الممكن عندهم كان لمعنى آخر لكنه كان
يصح ان يقال لهذا الشيء انه ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون بحسب الاستعمال العامي اي بمعنى انه غير ممتنع ان يكون وغير ممتنع
ان لا يكون فنقلوا اسم الممكن وجعلوه دالا على ذلك فوضعوا اسم الممكن دالا على ما ليس بممتنع ومع ذلك ليس بواجب وهو الذي
غير ضروري في احد الحالين فهذا المعنى اخص من المعنى الذي يستعمله عليه العامة فيكون الواجب خارجا من هذا الممكن ويكون
قولنا ليس بممكن ليس بمعنى ممتنع بل بمعنى ليس غير ضروري بل واجب او ممتنع وكلاهما ليس بهذا الممكن الا ان ضعفاء الراي اذا
قالوا ليس بممكن وهم يستعملون الممكن الخاصي تخيل لهم معنى الممكن العامي وكان ليس بممكن على معنى الممتنع عندهم وكان الواجب
خارجا عن الممكن فتحيروا في ذلك فان قالوا ان الواجب ممكن خاصي والممكن الخاصي هو الذي يمكن ان لا يكون صار
الواجب عندهم ممكنا ان لا يكون وان قالوا ان الواجب ليس بممكن وتخيل لهم ان غير الممكن ممتنع صار الواجب ممتنعا
ولو انهم راعوا حد النظر لما اخذوا الممكن في القياس على وجه واحد لم تلزمهم هذه الحيرة فانهم ان اخذوا الممكن بمعنى
انه لا ضرورة في وجوده ولا عدمه فنظروا في ان الواجب ممكن وجدوا الواجب خارجا عن الممكن وبوجوده ليس ممكن وحكم لم يلزم
ان ما ليس بممكن هو الممتنع لان الممكن كان لا ما ليس بممتنع فيكون سلبه الممتنع بل لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون سلبه
سلب بلا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون ما ليس بممكن هو ما ليس بلا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون ما ليس بممكن

هو ما ليس بالضرورة في وجوده ولا في عدمه فيصدق ليس بممكن على الواجب اذ ليس هو بالضرورة لا في وجوده ولا في عدمه الا انه لا
ضرورة في الوجود وايضا ان اخذوا الغير الممكن بمعنى الممتنع فلم لم ياخذوا الممكن بمعنى غير الممتنع فليس يجب ان يكون ما يمكن ان يكون
ممكنا ان لا يكون فليس ما هو غير ممتنع ان يكون غير ممتنع ان لا يكون فيجتمع من هذا ان الواجب يقع في الممكن العامي ولا يقع في الخاصي و
ان غير الممكن الخاصي ليس بمعنى الممتنع بل بمعنى الضروري اما في الوجود واما في العدم وان الممكن ما ليس بضروري الحكم ومعنى فرض حكمه
من ايجاب او سلب موجودا لم يعرض منه محال وليس من شرط الممكن ان يكون معدوما في الحال او موجودا فيه حتى يقال ان رسم الممكن
انه ما ليس بموجود في الحال واذا فرض في الاستقبال موجودا لم يعرض منه محال وذلك لانه ان كان السلب المطلق يمنع من كونه موجودا
ضرورة وجب ايضا في وجوده فيجب ان يراعى هذا السبب في جانب اللاوجود فانه ايضا ان فرض معدوما في الحال كان في الحال واجبا
لا في وجوده لكن في وجوب العدم وممتنعا فان كان الامتناع الحالي لا يضر الممكن فالوجوب الحالي لا يضر الممكن وان حكم الكون
ان كان يجب ان لا يكون موجودا الكون فممكن اللاكون يجب ان لا يكون موجودا اللاكون لكن حكم الكون هو بعينه حكم اللاكون فممكن
الكون يجب ان لا يكون على اصلهم موجودا اللاكون

فصل في الواجب والممتنع

وبالجملة الضروري الواجب و
الممتنع بينهما غاية الخلاف مع اتفاقهما في معنى الضرورة فهذا ضروري في الوجود وذلك ضروري في العدم واذا تكلمنا على الضروري
والممكن ان ينتقل البيان بعينه الى كل واحد منهما فنقول ان الحمل الضروري على ستة اوجه يشترك كلها في الدوام فاولى ذلك ان يكون الحمل
دائما لم يزل ولا يزال كقولنا الله حي والثاني ان يكون ما دام ذات الموضوع موجودة لم تعدم كقولنا كل انسان بالضرورة حيوان
اي كل واحد من الناس دائما حيوان ما دامت ذاته موجودة ليس دائما بلا شرط حتى يكون حيوانا لم يزل ولا يزال قبل كونه وبعد فساده
والاول وهذا الثاني هما المستعملان والمراد ان اذا قيل ايجاب او سلب ضروري ويعمهما من جهة ما معنى واحد وهو الضرورة ما
دامت ذات الموضوع موجودة اما دائما ان كانت الذات توجد دائما واما مدة ما ان كانت الذات قد تفسد واما الثالث
فان يكون ذلك ما دام ذات الموضوع موصوفة بالصفة التي جعلت موضوعة معها لا ما دام ذات الموضوع موجودة مثل قولك كل ابيض
فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة اي دائما لم يزل ولا يزال ولا ايضا ما دام ذات ذلك الشيء الابيض موجودا حتى ان تلك الذات
اذا بقيت ولم تفسد لكن البياض زال عنها فقد توصف بانها ذات لون مفرق البصر بالضرورة بل ان هذه الضرورة مدة دوام لا ما دامت
موجودة ولكن ما دامت موصوفة بالبياض واما الرابع فان يكون ذلك ما دام الحمل موجودا وليس له ضرورة بلا هذا الشرط كقولك ان
زيدا بالضرورة ماش ما دام ماشيا اذ ليس يمكن ان يكون لا ماشيا وهو ماشي واما الخامس فان يكون الضرورة وقتا معينا لا بد منه
كقولنا ان القمر ينكسف بالضرورة ولكن ليس دائما بل وقتا بعينه معينا والسادس ان يكون بالضرورة وقتا ما ولكن غير معين كقولك

كل

كل انسان فانه بالضرورة متنفس اي وقتا ما وليس دائما ولا وقتا بعينه وهذه الاقسام الاربعة فانها اذا لم يشترط فيها شرطا ما
فان الحمل فيها يسمى مطلقا وان اشترطت فيها جهة الضرورة فكان الاول ان يكون الجهة جزءا من المحمول لا جهة واخذ على المحمول
وذلك لان المحمول في ذلك لا يكون وحده محمولا بل مع زيادة وتلك الزيادة مع المحمول لا يعقل كشيء واحد ما لم يكن فيها الجهة على انه كالبعض
منها واما في المقدمة الضرورية فان المحمول مستقل بنفسه في ان نقيضه حمله والجهة لا تحمل فيها شيئا بل تخبر الربط فيكون المحمول هو هذا
واحد والجهة واخذ عليه

فصل في تلازمات ذوات الجهة

انما ذكر المناسبات التي بين ذوات الجهة
والمعنى المناسبة بين السوالب والموجبات البسائط والمعدولات لان الحاجة الى هذه اكثر وهي اكثر اشكالا من تلك المتلازمات
التي تقوم بعضها مقام بعض من هذه طبقات فطبقة هي هكذا واجب ان يوجد ممتنع ان لا يوجد ليس بممكن العام ان لا يوجد ونقائض هذه متلازمة
ايضا مثل قولنا ليس بواجب ان لا يوجد ممتنع ان يوجد ليس بممكن ان يوجد وكذلك نقائضها مثل ليس بواجب ان لا يوجد ليس بممتنع ان يوجد بالمعنى
العامي وطبقة من الممكن الخاصي الحقيقي ولا ينعكس فيها الا شيئان فقط ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون ونقائضهما متعاكسان وليس يلزم فيها
من سائر الجهات شيء لزوما متعاكسا واما الممكن ان يكون بالمعنى العامي فلا يلزمه ممكن ان لا يكون على ما اوضحناه قبل واما اللوازم التي لا تنعكس
فان واجبا ان يوجد يلزمه ليس بممتنع ان يوجد وما في طبقته مثل ليس بواجب ان لا يوجد وممكن ان يوجد العامي وليس بممكن ان يوجد الخاصي لانه
واجب لا ممكن وليس بممكن ان لا يوجد الخاصي لانه ممتنع ان لا يوجد لا ممكن حقيقي ان لا يوجد وكذلك الممتنع ان يوجد يلزمه سلب الواجب ان يوجد
وما في طبقته وسلب الممكنين الحقيقيين اعني المعدول والمحصل والممكن ان يكون الحقيقي يلزمه ممكن ان يكون العامي وما في طبقته وممكن ان لا يكون العامي
وما في طبقته ويتوصل من هذا الى ما في ابقي

فصل في المقدمة والحد

المقدمة قول يوجب شيئا لشيء او يسلب شيئا عن شيء
جعلت جزء قياس والحد هو ما ينحل اليه المقدمة من جهة ما هي مقدمة اعني اذا انحل الرابط ولا محالة انه لا يبقى الا موضوع ومحمول

فصل في المطلقات

المطلقة فيها رايان راي ثاوفرسطس وثامسطيوس وغيرهما انها هي التي لم تذكر فيها جهة ضرورة للحكم او امكان للحكم بل
اطلق اطلاقا يجوز ان يكون الحكم موجودا بالضرورة ويجوز ان يكون الحكم موجودا لا بالضرورة اي لا دائما وليس يبعد ان يكون هذا راي
الفيلسوف في المطلقة على ان الفيلسوف يجوز ان يكون كليتان موجبة وسالبة مطلقتين صادقتين كقولك كل فرس نائم ولا شيء مما
هو فرس بنائم وينقل الحكم الكلي الموجب الى الحكم الكلي السالب المطلق واصحاب هذا الراي يرون ان ذلك جائز وليس بواجب لان الفيلسوف
قد يورد ايضا في المطلقات امثلة لا يجوز فيها ذلك بل هي ضرورية دائما واما اصحاب الراي الثاني ومنهم الاسكندر وعدة من المحصلين
من المتأخرين ممن هو اشد منهم تحصيلا فيرون ان هذا النقل واجب في المطلق وان المطلق هو الذي لا ضرورة في حكمه الا على احدى
الجهات الاربعة المذكورة بعد الجهتين الاوليين فكان المطلق عنده هو الذي ما يكون الحكم فيه موجودا وليس يجب دائما ما دام ذات المحكوم عليها

موجودة بل وقتا ما او ذلك الوقت اما مادام الموضوع موصوفا وصف كقولك كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر او مادام المحمول محكوما
به او في وقت معين ضروري كالكسوف للقمر والكون في الرحم لكل انسان او في وقت وقت ضروري ولكن غير معين كالتنفس للحيوان يجب
ان يكون هذا الوقت وقتا ما واحدا اشترك فيه الجميع بل وقتا ما لكل واحد بحصته وليس هو ان يكون هذا الراي راي ونحن لا نشتغل بتفصيل احد
هذا بين على الاخر بل نعتبر احكام المطلق بالوجهين جميعا ونظهر ذلك اذا فصلنا المحصورات المطلقة فقولنا كل ب آ بالاطلاق معناه
ان كل واحد مما يوصف عند العقل او الوجود بانه ب سواء كان يوصف بانه ب دايما او يوصف بانه وقتا ما بعد ان يكون ب فذلك
يوصف بانه الف لا يدري متى عند ما يوصف بانه ب او في وقت افراده ايما او لا دايما على راي تامسطيوس واما الراي الثاني فلا يخالف
الراي الاول من جهة الموضوع فلا شك ان قولنا كل متحرك معناه كل ما يوصف بانه متحرك ويوضع له المتحرك كان دايما او وقتا ما فان
معنى المتحرك في الشيئين واحد لا يختلف ويختلف بمدة الثبات والمدة امر عارض للمعنى غير مقوم للمعنى لكنهم يخالفون في جانب
المحمول لان الاولين اخذوا الحكم بالمحمول اعم ما يمكن ان يفهم منه من غير شرط دوام او لا دوام البتة وهؤلاء خصصوا اشتراط اللادوام
فيكون معنى قولنا كل ب عندهم ان كل ما يوصف ب كيف وصف به بالضرورة او بغير الضرورة فذلك الشيء موصوف بانه آ لا بالضرورة
بل وقتا ما على ما قيل وكذلك قولنا لا شيء من ب آ على الاطلاق معناه انه لا شيء مما يوصف بانه ب كيف وصف يوصف آ الا ويسلب عنه
آ اما مايدري كيف ومتى واما سلبا في وقت ما والجزئيان تعرفهما من الكليتين **فصل في الضروريات** قولنا كل ب
آ بالضرورة معناه ان كل واحد مما يوصف عند العقل بانه ب دايما او غير دايم فذلك الشيء دايما ما دام عين ذاته موجودة يوصف
آ كقولنا كل متحرك جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة لا شيء من ب آ معناه انه ليس شيء مما يوصف بانه ب كيف كان يوصف بالضرورة او وجود
غير ضروري الا ويسلب عنه دايما آ في كل وقت ذاته فيه موجودة وانت تعرف الجزئيين من الكليتين الا في شيء واحد وهو ان
الجزئي لا يحمله دوام السلب والايجاب ضروريا بل دوام لا يستحقه طبيعته فانه يمكن ان يكون بعض الناس مسلوبا عنه الكتابة او موجبا له
ما دام ذاته موجودة ولكنه باتفاق ليس باستحقاق ولا كذلك في الكليات فانها ما لم يستحق دوام السلب والايجاب لم يكن القضية موقتة
بعد فيها بل لا يكون صادقة البتة فان الصدق هو بالمطابقة وهذه المطابقة لا يتحقق الا فيما يجب الدوام له بل نحن لا نحكم في قضية
محمولها ممكن في زمانها المستقبل بانها صادقة او كاذبة ما لم يطابق الوجود او لم يخالفه **فصل في الممكنات** اما الممكن فهو الذي
حكمه من سلب او ايجاب غير ضروري واذا فرض موجودا لم يعرض منه محال فمعنى قولنا كل ب آ بالامكان ان كل واحد مما يوصف بانه ب
كيف كان فان ايجاب آ عليه غير ضروري واذا فرض هذا الايجاب حاصلا لم يعرض منه محال وعلى هذا القياس فاعرف السالبة الكلية
والجزئيتين وفرق بين قولنا بالضرورة ليس وبين قولنا ليس بالضرورة فالاول سالبة ضرورية والثاني سالبة الضرورة لكنه فيطين

اتى قولنا ليس بالضرورة يلزمه يمكن ان لا ولا يتبين دون ذلك وانما يلزمه يمكن ان لا بالمعنى المتعارف عند العامة دون المصطلح عليه عند الخاصة
وكذلك فرق بين قولنا بالامكان ليس ج وقولنا ليس بالامكان ج فالاول سالبة ممكنة والثاني سالبة الامكان لكنه يظن ان سالبة الامكان
كقولنا ليس يمكن يلزمه بالضرورة لا وذلك انما يلزمه اذا كان الممكن بالمعنى العامي دون الخاصي واما الممكن الخاصي فاذا سلب وجب ان يلزمه ضرورة
ولكن لا الوجود دون عدم ولا العدم دون وجود فان ما ليس بممكن حقيقي فهو اما ضروري الوجود واما ضروري العدم لا الوجود وليس احدهما
بعينه وجهل جماعة من المنطقيين بهذه الاحوال اوقعهم في اغلاط كثيرة استمروا عليها في احكام ذوات الجهة

فصل في عكس المطلقات

العكس هو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله والمشهور ان السالبة الكلية
المطلقة تنعكس مثل نفسها فانا اذا قلنا لا شيء من ب آ صدق لا شيء من آ ب والا فليكذب لا شيء من آ ب وليصدق نقيضه ان بعض
آ ب وليفرض ذلك البعض شيئا معينا وليكن ج فيكون ذلك الشيء الذي هو ج آ و ب فيكون ذلك ب الذي آ وكان لا شيء من
ب آ هذا خلف والحق في هذا انه انما يصح هذا العكس لا في كل ما يقع في المطلقات بل في مطلقة ليس شرطها الحاق الضرورة فيها الى ان
يتخلف في الاشخاص الا بمعنى غير الزمان وتمثيل ذلك ان يكون الشرط الذي يصح معه الحاق جهة الضرورة شرطا ما دام الموضوع موصوفا بما
وضع معه مثل قولنا كل متنفس متغير فانك ان الحقت به جهة الضرورة وجب ان تقول بل ما دام او في نفسك ما دام الموضوع موصوفا
بانه متنفس وربما لم يصدق ان تقول ما دام موجود الذات ففي مثل هذه المطلقات يلزم هذا العكس وفي مثلها اذا صدق لا شيء
كذب بعض او صدق بعض كذب لا شيء من غير اشتراط زمان بعينه بل مطلقا وامثال هذه هي المستعملات في العلوم وان كانت
اخص من الواجب عن نفس اللفظ فان لم يكن هكذا فليس يجب ان تنعكس الكلية السالبة المطلقة مثل الامثلة الواردة والتي يوردها
المعلم الاول مما السلب فيه في زمان كقولك لا شيء من الحيوان بمتحرك بالارادة في وقت سكونه وتقول لا شيء من الحيوان بنائم فانه بأخذ
هذه وامثالها سوالب مطلقة فهذه لا تنعكس البتة والموجبة الكلية لا شك فيها انها لا تنعكس كلية موجبة فليس اذا صدق قولنا ان كل انسان
متحرك صدق قولنا ان كل متحرك انسان ولكن تنعكس جزئية موجبة اما البيان المشهور المستمر على الشرط المذكور فهو انه اذا كان كل ب
كان آ فبعض آ ب والا فلا شيء من آ ب فلا شيء من ب آ وكل ب آ هذا خلف واما البيان الحقيقي الذي يجري في كل مادة فبان نفرض
انه اذا كان كل ب آ فنفرض شيئا بعينه هو ب وهو آ فليكن ذلك الشيء ج فج ب وآ فاذا بعض آ ب وهو ج ثم المشهور ان هذا
العكس مطلق ويجب ان يكون مطلقا ويجب ان يكون مطلقا على المعنى الاعم الذي لا يمتنع ان يكون ضروريا مثل قولك كل حيوان
متحرك بالارادة وجودا وكل او بعض المتحرك بالارادة حيوان ضرورة اي مطلقا واما على الرأي الثاني فليس يجب ان يكون عكس
المطلق مطلقا لما اوضحناه والجزئية الموجبة المطلقة تنعكس مثل نفسها وبيانها المشهور والحقيقي على مثال بيان الموجبة الكلية

الكتاب م

ذلك بعض الناس كاتب وبعض الانسان كاتب والسالبة الجزئية المطلقة لا تنعكس فليس اذا صح قولنا ليس كل انسان كاتبا صدق
يجب ان يصدق ليس بعض الكاتب بناس **فصل في عكس الضروريات** السالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل نفسها
سالبة كلية فانه اذا كان بالضرورة لا شيء من ب ا فبالضرورة لا شيء من ا ب والا فيمكن ان يكون ا ما ب فليكن ذلك ج حتى يكون في وقت ما
صار ا صار ب فيكون هو ب وا فيكون ذلك الب ا هذا محال والكلية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة بمثل البيان الذي سلف
في المطلقة لكنه في المشهور يجب ان يكون عكسه ضروريا لانه لو كان مطلقا لكان عكسه وهو اخص من الاصل الاول مطلقا فكان بعض ب
ا مطلقا فكان الكل بالضرورة فاما في الحقيقة فليس يجب ان يكون عكس المطلق مطلقا لا اخص فيه ولذلك لا يلزم هذا البيان ولكن الصحيح ان عكس الضروري
ربما كان مطلقا كقولك كل كاتب بالضرورة انسان ثم نقول بعض الناس كاتب وفي ذلك لا بالضرورة الى ابدا ترى ان كان ولا بد فبقيد اخرى
ويصح ذلك في كل حكم مثل ان بعض الناس كاتب ما دام كاتبا ولسنا نقصد في الضرورة مثل هذا او نقول كل ضحاك انسان بالضرورة وبعض الناس
ضحاك بالاطلاق والامكان فليس يجب ان ينعكس مطلقة صرفة بلا ضرورة فربما كان المحمول غير ضروري للموضوع والموضوع ضروري للمحمول كالتنفس
لذي الرئة في الحيوان فانه ليس ذا رئة ولذو الرئة دائما متنفس فليس عكس المطلق العام بلا ضرورة والجزئية الموجبة الضرورية بانها مثل الكلية
واما الجزئيات السالبة الضرورية فلا تنعكس لانك تقول بالضرورة ليس كل حيوان بانسان ولا تقول بالضرورة ليس كل انسان بحيوان **في عكس الممكنات**
واما الكلية السالبة الممكنة الحقيقية فانها لا تنعكس مثل نفسها فانك تقول يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا ولا تقول يمكن ان لا يكون احد من
الكتاب انسانا ولكنه قد يظن في المشهور انها تنعكس جزئية والبيان في ذلك ان قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ب ا يصدق معه قولنا يمكن
ان يكون كل ب ا وهو ينعكس انه يمكن ان يكون بعض ا ب كما نذكره بعد ثم ظنوا ان هذا العكس يلزمه يمكن ان لا يكون بعض ا ب ونحن سنبين ان
ان هذا العكس ممكن بالمعنى العامي لا الخاصي فلا يلزمه النقل الى السلب واما الحق فيمتنع عكس هذه المقدمة فانك اذا قلت يمكن ان لا يكون احد من الناس
كاتبا فليس لك ان تقول يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا فليس لك الا ان تقول يمكن ان لا يكون كل او بعض الكتاب انسانا ولا الملتفت الى
ما يتكلفون واما الكلية الموجبة الممكنة فالمشهور انها تنعكس جزئية موجبة ممكنة حقيقية فانه اذا كان كل ب ا بالامكان فبعض ا ب بالامكان
الحقيقي والا فبالضرورة لا شيء من ب ا هذا خلف واما الحق فيوجب انه ليس اذا كذب بعض ا ب بالامكان الحقيقي وجب بالضرورة لا شيء بل
ربما كان بالضرورة كل ا او بعض ب على ما قلنا وانما يجب ان يصدق اذا كذب قولنا بعض ا ب بالامكان العامي لكن الحق ان عكس الممكن الحقيقي
الموجب ممكن عامي يجوز ان يكون ضروريا ويجوز ان يكون ممكنا حقيقيا واما الجزئية الموجبة الممكنة فان حال عكسها في المشهور والتحقيق
كحال الكلية الموجبة الممكنة والبيان ذلك البيان بعينه واما الجزئية السالبة الممكنة فيظن انها تنعكس مثل نفسها للبيان المذكور في الكلية السالبة الا
ان الحق يمنع عكسها بمثل ما بيناه في الكلية **فصل في القياس** القياس قول مؤلف من اقوال اذا وضعت لزم عنها بذاتها

فصل

لما بان من قول آخر غير ما اضطر اراد معنى يلزم انه يحصل التصديق به ويستفاد لازما للنتيجة تلك المقدمات في شكلها حتى اذا كان بيّنا بنفسه
وعمل عليه قياس من مقدمات مشتملة في البيان لم يكن ذلك قياسا حقيقيا

فصل في القياس الكامل وغير الكامل

القياس الكامل هو الذي يكون لزوم ما يلزم عنه بيّنا عن وضعه فلا يحتاج ان يبين ان ذلك لازم عنه والغير الكامل هو الذي ما يلزم عنه شيء ولكن لا يكون
بيّنا في اول الامر ان ذلك يلزم عنه بل اذا اريد ان يبين ذلك بين بشيء آخر لكنه غير خارج من جملة ما قيل بل اما بنقض ما قيل او عكسه او
تعيين شيء منه وافتراضه على ما توضح

فصل في القياس الاقتراني والاستثنائي

القياس اما ان يكون ما يلزم عنه ليس
هو ولا نقيضه مقولا فيه بالفعل بوجه بل بالقوة ويسمى قياسا اقترانيا كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما ان
يكون ما يلزمه هو او نقيضه مقولا فيه ويسمى قياسا استثنائيا كقولنا ان كانت النفس لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها لكن لها فعل بذاتها فهي قائمة
بذاتها

فصل في اجزاء القياسات الاقترانية واشكالها

كل قياس اقتراني فانما يكون من مقدمتين تشتركان
في حد وتفترقان في حدين فيكون الحدود ثلثة ومن شان المشترك فيه ان يزول عن الوسط ويربط ما بين الحدين الآخرين فيكون ذلك
هو اللازم مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث فالحدود الثلثة جسم ومؤلف ومحدث والمؤلف مكرر متوسط والجسم
والمحدث لا يتكرران واللازم هو مجتمع منهما فالمكرر يسمى حدا اوسط والباقيان يسميان الطرفين والاسمين والطرف الذي يراد ان
يصير محمول اللازم يسمى الطرف الاكبر والذي يراد ان يكون موضوع اللازم يسمى الطرف الاصغر والمقدمة التي فيها الطرف الاكبر تسمى الكبرى و
التي فيها الطرف الاصغر تسمى الصغرى وتاليف صغرى وكبرى يسمى قرينة وهيئة الاقتران تسمى شكلا والقرينة التي يلزم عنها لذاتها
قول آخر تسمى قياسا وسواء حسب او لم يحسب واللازم ما دام لم يلزم بعد بل يساق اليه القياس يسمى مطلوبا واذا لزم تسمى نتيجة والحد الاوسط ان كان
محمولا في مقدمة وموضوعا في الاخرى سمى ذلك شكلا [illegible] وتشترك الاشكال كلها في انه لا قياس عن جزئيتين ويشترك ما خلا الكائنة
عن الممكنات في انه لا قياس عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية والنتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم اعني الكلية والجزئية وفي الكيف
اعني الايجاب والسلب ثم يخص كل شكل شرائط

فصل في ضروب الشكل الاول في المطلقات

فالشكل الاول انما ينتج فيه ما كان كبراه كلية وصغراه موجبة فيكون لا محالة ضروبه اربعا الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج كلية
موجبة مثاله كل ج ب وكل ب ا فهو قياس كامل على ان كل ج ا او كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث الضرب
الثاني من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من ب ا فهو القياس الكامل على انه لا شيء من ج
ا او كقولك كل جسم مؤلف ولا شيء مما هو مؤلف بقديم ينتج انه لا شيء من الاجسام بقديم الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية
ينتج موجبة جزئية كقولك بعض ج ب وكل ب ا فهذا قياس كامل على ان بعض ج ا ومثاله قول القائل بعض الفضول لا بعاد و

وبكل بعد كم فبعض الفصول كم والضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية كقولك بعض ج ب وكلا شيء
مما هو ب أ ينتج ليس كل ج أ مثاله بعض الفصول الكم ولا شيء مما هو كم بكيف فلا كل فصل بكيف وساير الاقترانات التي لك ان
تتوهمها بالعدد وبعد هذه الاربعة لا ينتج شيئا بعينه بل اذا صدق جميع طرفيها على الايجاب في مادة وجب مادة اخرى انما يصدق فيها
جميع الطرفين على السلب ويكون الاقتران واحدا بعينه ثم قد علمت ان الشكل الاول ينتج جميع المطالب المحصورة الاربع ومالم يكن فيها
جزئي فلا ينتج جزئيا

فصل في الشكل الثاني من المطلقات

واما الشكل الثاني فالمشهور فيها انه مهما كانت
الكبرى كلية واحدى المقدمتين مخالفة للاخرى في الكيف كان منتجا ولو من المطلقات واما الحق فيوجب ان السالبة المطلقة اذا
لم تبين بالشرط الذي ذكرناه بحيث تنعكس كليا على نفسه في المذهب الحق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقتين نتيجة كما لا يلزم من الممكنتين فيه على ما نبين
فيهما والذي ما يكون بحيث يلزم عنه نتيجة فقد علم اتفاقا ان قياساته غير كاملة فالضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك
كل ج ب ولا شيء من أ ب فنقول انه ينتج لا شيء من ج أ لانا اخذنا ان السالبة المطلقة الكلية بحيث تنعكس فيصير ولا شيء من ب أ و
كان كل ج ب فلا شيء من ج أ بحكم الشكل الاول وقد تبين بالخلف ايضا ان لم يصدق قولنا لا شيء من ج أ فبعض ج أ على ما عرفت
من ان الكلية السالبة يكذب معها الجزئية الموجبة بالشرط المتقدم فاذا كان بعض ج أ ولا شيء من أ ب كان لا كل ج ب وكان
كل ج ب هذا محال والضرب الثاني من كليتين والصغرى منهما سالبة مثل قولك لا شيء من ج ب وكل أ ب فلا شيء من ج أ
ولنعكس الصغرى ونقول كل أ ب ولا شيء من ب ج ينتج لا شيء من أ ج ونعكس لا شيء من ج أ وبالخلف انه كان بعض ج أ
وكل أ ب فبعض ج ب وكان لا شيء من ج ب هذا خلف والضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج
جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من أ ب فليس كل ج أ بيان بعكس الكبرى وبالخلف ايضا انه ان كان كل ج أ ولا شيء من أ ب
فلا شيء من ج ب وكان بعض ج ب هذا خلف والضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل قولك
ليس كل ج ب وكل أ ب فليس كل ج أ ولا يمكن بالعكس لان الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس جزئية وان اضيف الى الصغرى كانتا
جزئيتين ولا ينتجان بل يجب ان نأخذه بالافتراض بدل العكس ههنا بان نفرض البعض الذي هو ج وليس ب د فيكون لا شيء من د ب
وكل أ ب فلا شيء من د أ ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د أ فليس كل ج أ ويتبين ايضا بالخلف انه ان كان كل ج أ وكل أ ب فكل
ج ب ليس كل ج ب فهذه هي الضروب المنتجة وساير ما عقيمة لما ذكرنا في مثلها من الشكل الاول

فصل في الشكل الثالث من المطلقات

واما الشكل الثالث من المطلقات فان شريطته في الانتاج ان تكون الصغرى موجبة ثم لا بد من كلية في كل شكل فيكون
ضروبه ستة الاول من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة كقولك كل ب ج وكل ب أ فبعض ج أ بيان بعكس الصغرى ورد الى

ثالث الاول وبالخلف انه ان كان لا شيء من ج ا وكل ب ج فلا شيء من ب ا هذا خلف والثانية من كليتين والكبرى سالبة
ينتج سالبة جزئية ويتبين بعكس الصغرى وبالخلف والثالثة من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى كلى ينتج جزئية موجبة كالضرب الاول
على نحو بيانه والرابعة من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية مثالها كل ب ج وبعض ب ا ينتج بعض ج ا ويتبين بان يعكس
الكبرى ويجعلها صغرى ونقرن بها الكبرى فينتج بعض ا ج ثم ينعكس فبعض ج ا فبهذا العكس الثاني يصح ان النتيجة مطلقة على الرأى الاول
واما على الرأى الثاني فلا يتبين بهذا العكس فانه لا يجب ان يكون عكس المطلقة بالرأى الثاني مطلقة بل مطلقة بالرأى الاول
بل بالافتراض على ما نبينه في موضع آخر وقد تبين ان هذا الضرب ينتج بطريق الخلف ايضا والخامسة من كلية موجبة صغرى وجزئية
سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ولا يمكن ان يتبين بالعكس مثل ما قلناه في رابع الثاني ولكن بالافتراض فليكن البعض الذي هو ب
وليس ا د فيكون كل ب ج وبعض ب د فبعض ج د ولا شيء من د ا فليس كل ج ا وقد بين ايضا بالخلف انه ان لم يكن كذلك
بل كان كل ج ا وكل ب ج فكل ب ا وكان ليس كل ب ا هذا خلف والسادسة من صغرى جزئية موجبة وكبرى كلية سالبة
تبين بعكس الصغرى وبالخلف النتيجة جزئية سالبة فهذه الضروب هي المنتجة وما بعدها عقيم وقد تبين لك ان الشكل الاول ينتج مطلوبا
كليا وينتج الجزئي وان لم تكن المقدمة جزئية

فصل في التأليف من الضروريات

اما الشكل الاول من
الضروريتين فلا يخالف المطلقتين في الانتاج وفي الكمال الا بجهة الضرورة في المقدمات والنتيجة واما الشكلان الآخران فلا
يخالفان ايضا نظيريهما من المطلقات في الانتاج وفي تصحيح الانتاج بقوة الاول الا في شيئين احدهما الجهة والثاني ان رابع
الثاني وخامس الثالث كانا انما تبينا في المطلقتين بالافتراض والخلف وههنا قد تعذر ذلك فانا ان رفعنا الضروري
السالب وجب ان نضع الموجب الذي يقابله ممكنا عاما لا حقيقيا فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى ليتبين الخلف كان الاقتران
من ممكن عامي ومن ضروري ولكن لم نعرف بعد ان هذا الاقتران ماذا ينتج ولا ان وضعنا الممكن كالموجود نفع ذلك ايضا فانا
لم نعرف بعد هذا الاختلاط الذي من موجود ومن ضروري فكيف نعرف ما يعرض من ذلك فاما اذا استعملنا الافتراض فان
احد قياسي الافتراض قد يكون من ضروريتين واما القياس الثاني فيكون من وجودية وضرورية وذلك مجهول اذ لم نعلم
ان كل افتراض فانما يتم بقياسين قياس من الشكل بعينه وقياس من الشكل الاول ولكن اذا تركنا هذه المناقضة رجعنا الى انفسها
حتى لنا ان نعلم ان الاختلاط من وجودي صغرى وضروري كبرى في الشكل الاول وان لم ننبه عليه بعد فليس قياسا
غير كامل بل يحتاج ان يدل على انه منتج فحينئذ سبيلا الى استعمال وجهي الخلف والافتراض في هذا البيان فليتبين بها

فصل في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الاول

لكن في اختلاط المطلق والضروري في الشكل

الاول من

هو على ما يراه المعلم الاول ان العبرة للكبرى ان كانت مطلقة فالنتيجة مطلقة مثلها وان كانت ضرورية فالنتيجة مثلها اما
في المطلقة فلا شك فيه واما في الضرورية فلان قولنا كل ب ا بالضرورة او بالضرورة لا شيء من ب ا معناه ان كل
واحد مما يوصف بب ويوضع له ويكون ب وقتا ما ولا بالضرورة او دائما فهو ذلك الشيء موصوف دائما في كل وقت
بانه ا او غير موصوف ولا في وقت البتة بانه ا فيكون ج الموصوف بب كيف صفت به داخلة في هذا الحكم وههنا شيء يجب
ان يعلم وهو انه اذا كانت الكبرى مطلقة ووقت اطلاقها ما دام ذات الموضوع موصوفا بما وصف والنتيجة تكون ضرورية
لان ج ب ت دائما وقد وضع ان ب ما دام ب فهو ا ج دائما فههنا قد تكون النتيجة ضرورية والكبرى مطلقة

فصل في اختلاطها في الشكل الثاني

واما الشكل الثاني فان الظاهر والمشهور هو ان العبرة للسالبة التي تصير كبرى
الاول بالعكس او الافتراض فان النتيجة في حكمها بناء على ان السالبة المطلقة تنعكس مثل نفسها من كل وجه وقد قلنا في ذلك ما قلناه
والحق يوجب فيها ما لا يجب السالبة منه وهو ان النتيجة دائما ضرورية فاما ان كانت المطلقة بحيث تصدق ضرورية فلا خفاء
وان كانت بحيث تكذب ضرورية فلان ج وا اما اختلفا في ان احدهما موضوع لب دائما وبالضرورة او غير موضوع له البتة في
وقت والآخر موضوع له لا دائما او غير موضوع له دائما فبين طبيعتي ج وا خلاف ذاتي فاحدهما مسلوب عن الآخر بالضرورة
ويجب ان نقتصر في هذا القدر من البيان اعتمادا على فهم المتعلم واذا لم ينفع هذا القدر فليرجع الى الكتب الكبيرة التي استقصينا
فيها هذا الباب وغيره بمقدار الطاقة ولنا ان نبين من هذا البيان بعينه ان هذا الاختلاط ينتج وان كان من السالبتين او
من موجبتين في هذا الشكل وتكون النتيجة سالبة ضرورية وذلك لان المطلق الذي يكون حقيقيا صرفا فسلبه وايجابه بمنزلة واحدة
ثم اذا اختلفت نسبة المحمول الى الطرفين في الدوام واللادوام وان اتفقت في الايجاب والسلب كان بينهما خلاف ضروري

فصل في اختلاطها في الشكل الثالث

واما الشكل الثالث فان المشهور من حاله ان النتيجة تتبين اذا كانتا كليتين
موجبتين فانهما ان كانتا ضرورية فالنتيجة ضرورية لان لك ان تعكس المطلقة منهما وتجعلها صغرى الاول فينتج ضروريا فان احتجت
الى عكس ان عكس في المشهور ضروريا ولكن قد منع الحق هذا العكس وفرغنا منه والحق ان النتيجة تتبع الكبرى فان كانت الكبرى من الكليتين
سالبة فلا خلاف في ان الاعتبار بها وان كانتا من جزئية وكلية فالمشهور ان العبرة للكلية لانها تصير كبرى الاول الا ان تكون
السالبة جزئية فالمشهور في هذا الشكل وفي الثاني ان النتيجة لا تكون ضرورية في حال وقيل ان ذلك خطا في النسخ والحق يوجب ان العبرة
للكبرى وان كانت جزئية وتبين بالافتراض فليتبين ذلك الكبرى جزئية سالبة ضرورية فنقول ان النتيجة ضرورية ولنفرض الباء
الذي ليس با د فبالضرورة لا شيء من د ا ولكن كل ب ج وبعض ب د فبعض ج د وبالضرورة لا شيء من د ا فبالضرورة

البعض من

بعض ج ليس أ وهكذا تبين إذا جعلت الكبرى جزئية موجبة ضرورية **فصل في التأليف من الممكنين في الشكل الأول**
وأما القياس من ممكنتين في الشكل الأول فشأن القياس من مطلقتين فيه في كل شيء إلا إذا كانت الصغرى ممكنة سالبة فإنه يكون
منه قياس ولكن غير كامل ويتبين بردها إلى الموجبة فإن الممكنة السالبة في قوة الموجبة فينتج موجبة ثم ينعكس الموجبة إلى السالبة فإن الشرط
المراعى في الإنتاج ههنا هو في الكم أعني كلية الكبرى لا الكيف حتى أنه لا بأس فيه بالإنتاج عن سالبتين **فصل في اختلاط**
الممكن والمطلق في الشكل الأول أما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأول فلا شك أن الكبرى إذا كانت ممكنة فالنتيجة مثلها
لأن ج موضوع لب وأما إن كانت مطلقة صرفة لا ضرورة فيها البتة فلا خلاف أيضا أن إن كانت موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقية وذلك
لأنا إن منعنا أن النتيجة الممكنة الحقيقية كاذبة كان الصادق إما ضرورة الإيجاب وإما ضرورة سلب فلنضع أولا ضرورة سلب ولنجعل الصغرى
الممكنة مطلقة موجودة وإن كذبت ولكن يكون كذبا غير محال فنقول بالضرورة ليس بعض ج أ وكل ج ب فبالضرورة ليس بعض ب أ
وكان كل ب أ بالإمكان هذا الكذب محال والقياس منتج وإحدى المقدمتين كذب غير محال فلا يلزم منه محال لأن الكذب الغير
المحال يمكن في وقت ما أن يوجد ويوجد لا محالة ما يلزمه معه لأنه إن كان يوجد هو دون ما يلزمه فليس ذلك بلازم له وإذا كان
يوجد في حال فليس بكذب محال فالكذب الغير المحال لا يلزمه محال فبقي أن يكون لزومه بسبب الضرورة فهي كاذبة ولنجعل أيضا الضرورة كلية
فنقول بينا يمكن أن النتيجة ضرورية أيضا فيكون بعض ب أ بالضرورة وكان كل ب يمكن أن يكون وأن لا يكون أ إذا كان مطلقا
لا ضرورة فيه هذا خلف فإذا النتيجة ممكنة حقيقية إلا أن يكون الكبرى مطلقة على الرأي الأول فحينئذ ينتج مطلقة على ذلك الرأي لأنا سنبين
أن الكبرى الضرورية مع الصغرى الممكنة تنتج ضرورية وتارة غير ضرورية فيكون اللازم هو المطلق الممكن الذي يعمهما وأما إن كانت
الكبرى سالبة مطلقة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامية تارة وتارة تكون ممكنة حقيقية وقد تنتج أيضا ضرورية كقولك كل إنسان
يمكن أن يتحرك بنوم فبالضرورة لا شيء من الناس بغراب وأما في التحقيق فإن هذا أيضا إنما يكون إذا كانت المطلقة على حسب
الرأي الأول وأما إن كانت مطلقة صرفة فلا تنتج إلا ممكنة حقيقية ونحو ذلك البيان بعينه الذي قيل حيث كانت المطلقة موجبة
لأنه إن لم يكن قولنا لا ضرورة في أن يكون أ ولا يكون ج أ صادقا فليكن ضرورة كون أ ولا كون وتعمل ما عملنا هناك وأما المثال
الذي أورد في المشهور فإنه لا يلائم المطلق على الرأي الثاني لأن كبراه ضروري **فصل في اختلاط الممكن**
والضروري في الشكل الأول أما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الأول فإن كانت الكبرى ممكنة فلا شك أن النتيجة
ممكنة لأن ج موضوع لب وأما إن كانت ضرورية فالمشهور أنها إن كانت موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقية وإلا فليس يمكن أن يكون
ج أ فإذا بالضرورة ليس ج أ وكان بالضرورة كل ب أ فبالضرورة ليس بعض ج ب وكان ممكنا أن يكون كله هذا خلف

واما في التحقيق فليس الخلف بخلف فان نقيض تلك النتيجة ليس ممكنا حتى يلزمه بالضرورة لا دائما والحقيقة يوجب ان النتيجة ضرورية لا دائما ان
وضعنا ان كل ج ا بالامكان الحقيقي وكان كل ج ب بالامكان الحقيقي انتج على ما نبينه بعد ان بعض ب ا بالامكان الحقيقي فالعكس
ان لا يكون ا وهو بالضرورة اي اخلف والتنبيه هذا الوجه اقرب الى الافهام فنقول انه اذا كان كل ب ا بالضرورة اي كل ما هو
لب فذلك الشيء دائما هو ا في اي وقت فرض ب كان او لا يكون الا ما دام موصوفا بانه ب فان الضرورة التي ايانا نعني في هذا الكتاب
غير هذه وقد بينا انها لا دوام ذات ج الموصوفة بانها ب موجودة فاذا صار ج ما ب فانه يكون قبل كونه ب ا وكذلك بعد كونه
وبعد زوال ب عنه والمثال التقريبي انا قلنا كل انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك فهو جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة
واما اذا كانت الكبرى سالبة ضرورية فالمشهور انه ينتج ممكنة عامة فتارة يصح ممكنة حقيقية وتارة يصح مطلقة فالحق ان النتيجة ضرورية
دائما لما بينا . فصل في الممكنتين في الشكل الثاني لا قياس في الشكل الثاني من ممكنتين فانه يمكن ان يكون طبيعتان
يحمل احدهما على الاخرى كالحيوان على الانسان ثم يسلب عن احدهما شيء بالامكان ويوجب للاخرى ويمكن ان يتوهم كذلك
طبيعتان مختلفتان كالانسان والفرس ويكون الحد الاوسط في جميع ذلك الحركة ولا يمكن ان يبين بالعكس لان هذه الممكنة لا تنعكس و
لا يمكن ان يبين بالخلف لان القياسات التي تورد ايها الخلف مختلطة بالضروريات التي لم يعلم بعد واذا علمت لم يغن
نا نقض المقدمات تعرف بالتجربة . فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني واما اختلاط الممكن
والمطلق في الشكل الثاني فالمشهور ان السالبة اذا كانت مطلقة ظن عكسها وقيل ان كانت ضرورية يمكن الافتراض منها فانه
يكون من اختلاطها قياس من ج ينتج نتيجة ممكنة عامة على ما قيل في الشكل الاول والثالث ينتج والحق انه لا قياس من ممكنة ومطلقة في الشكل الثاني
الا ان لا يوجد المطلقة الا حيث يصح ضرورية فيكون اختلاطا في الحقيقة ونبين لك ذلك انما قلناه في الاختلاط من الممكنتين و
الاختلاط من المطلقتين في هذا الشكل ومن امثلة ذلك كل انسان متحرك بالامكان ولا حيوان واحد بمتحرك مطلقا كما استعمله المعلم
الاول . فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني واما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني فالمشهور
انه لا فرق بينه وبين اختلاط الاول الا في حال ضعف النتيجة كما في الشكل الاول واما الحق فهو ان النتيجة دائما ضرورية سالبة ولو
عن سالبتين او عن موجبتين او كيف كان بعد ان يكون الكبرى كلية وبيان ذلك مثل بيان اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل
فصل في اختلاط الممكنتين في الشكل الثالث واما الممكنتان في الشكل الثالث فقد يكون منهما قياس اذا كان احدهما
كلية وان كانت الصغرى سالبة وينتج دائما ممكنة حقيقية وبيان ذلك اما فيما يرجع الى الاول بالعكس فواحد فبالعكس واما فيما يرجع الى الاول
بعكس ولكن يحتاج في انتاج المطلوب الى عكس ثان او فيما لا يرجع الى الاول فبالافتراض لان عكس النتيجة الاولى وان كانت يكون ممكنة

فانها تكون ممكنة عامية لا يلزم ذلك ان لا تكون ضرورية **فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث**
واما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث فالمشهور انهما اذا كانتا موجبتين فالنتيجة ممكنة حقيقية لا محالة لانك يمكنك ان تجعل
المطلقة صغرى فينتج الممكنة ولو بعكس ما ل واما ان كانت احديهما سالبة والمطلقة موجبة فحكمها حكم الموجبتين لان السالبة الممكنة موجبة
في القوة فلا يتغير من انتاج الممكن شيئا وان كانت السالبة مطلقة فلا تكون في الاول الا كبرى فينتج ممكنة عامية فربما كانت حقيقية وربما
كانت ضرورية واما الحق فهو ان النتائج كلها ممكنة ان كانت المطلقة صغرى فممكنة حقيقية وان كانت غير صغرى فممكنة عامية وبين
ذلك اما بعكس واحد واما بافتراض فيما سوى ذلك **فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل
الثالث** واما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث فالمشهور على ما قيل في الاختلاط الاول الا في حال تضعيف النتيجة
واما الحقيقي من الراي فيوجب ان النتيجة تتبع الكبرى ويبين ذلك في احدى الكل بالعكس في ذي العكسين **فصل في
القضايا الشرطية** قد قلنا في القياسات الحملية مطلقة ومنوعة ومتفقة الجهات ومختلفة ومختلطة وبقي علينا ان نذكر القياسات
التي تنتج مطلوبات شرطية بالاقتران فان الشرطيات قد تطلب كما تطلب الحمليات ولنذكر اولا فصولا تعين في تحقيق المقدمات الشرطية
فنقول ليس الايجاب والسلب انما هما في الحمل فقط بل وفي الاتصال والانفصال فانه كما ان الدال على وجود الحمل ايجاب في الحملي كذلك
الدال على وجود الاتصال ايجاب في المتصل كقولنا اذا كان كذا كان كذا والدال على وجود الانفصال ايجاب في المنفصل كقولنا
اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا وكما ان الدال على رفع وجود الحمل سلب في الحمل كذلك الدال على رفع الاتصال كقولك ليس اذا
كان كذا كان كذا او رفع الانفصال كقولنا ليس اما ان يكون كذا واما يكون كذا سلب في المنفصل وكل سلب هو ابطال الايجاب ورفعه
والايجاب والسلب في الاتصال والانفصال قد يكون محصورا كليا وجزئيا وقد يكون مهملا فانك اذا قلت اذا كان كذا كان كذا واما
ان يكون كذا واما ان يكون كذا واذا قلت ليس اذا كان كذا كان كذا او ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فقد اهملت
واما اذا قلت كلما كان كذا كان كذا او دائما اما ان يكون كذا او لا يكون كذا فقد حصرت حصر الكلي موجبا وان قلت وليس البتة اذا
كان كذا كان كذا او ليس البتة اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فقد حصرت حصر الكلي سالبا وان قلت قد يكون اذا كان كذا
كان كذا او قد يكون اما كذا واما كذا فقد حصرت حصر الجزئي موجبا وان قلت قد لا يكون اذا كان كذا كان كذا او ليس كلما كان
كذا كان كذا او قلت قد لا يكون اما كذا واما كذا او ليس دائما اما كذا واما كذا فقد حصرت حصر السالب الجزئي والجزء الاول من كل
شرطي الذي اقترن به حرف الشرط وتشكل جوابه يسمى مقدما والثاني يسمى تاليا وكل واحد منهما في نفسه قضية وقد يكون كل واحدة منهما حملية
وقد يكون شرطية متصلة ومنفصلة وقد يكون محصورة ومهملة وسالبة وموجبة وليس الشرطية في ايجابها وحصرها واهمالها تابعا للمقدم

والتالي لا بل الشرط فانك اذا قلت اذا كان ليس آ ب فليس ج د فالمقدمة موجبة وان كان المقدم والتالي سالبين وانما كانت موجبة لانك
اوجبت الاتصال وعلى هذا فقس في غيره والمقدم في الشرطي المتصل فقد يكون قضايا كثيرة مثاله ان كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال
يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فيه ذات الجنب فهذه مقدمة واحدة فان قلنا ان كان هذا الانسان به ذات الجنب
فيه كذا او كذا صارت مقدمات كثيرة ومع ذلك فقد تكون المقدمة واحدة كقولك اذا كان كذا وكان كذا وكان كذا فيكون كذا فاما اذا
كان التالي قضايا كثيرة فان المقدمة المتصلة لا تكون واحدة كقولنا اذا كان كذا فيكون كذا ويكون كذا ويكون كذا فان هذه ثلث
مقدمات فان كل واحد مما ذكر في التالي قال بنفسه كما نقول زيد هو حيوان وابيض وضحاك فهذه ثلث مقدمات او ثلث قضايا حملية
فقد يستعمل مقدمات متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون ج د ويكون آ ب معناه ان كان آ ب فلا يكون ج د ومثل ذلك
قولك لا يكون ج د او يكون آ ب هو كقولك اما ان لا يكون ج د او يكون آ ب فهذا القدر كاف لنا في تفهيم المقدمات الشرطية
فلنشرع في ذكر اقتراناتها

فصل في الاقترانات مع المنفصلات

واما الاقترانات من المنفصلات فلا يمكن ان يكون
في جزء تام بل يكون في جزء غير تام وهو جزء تال او مقدم ويكون منتج على هيئة القياس اما ان يكون هذا العدد فردا او يا خذ الزوج عددا او سطه
وتضعه لاجزاء الانفصال في المنفصلة الثانية فنقول فكل زوج اما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد ثم نترك
في النتيجة الاوسط وناخذ هكذا فكل عدد اما فرد واما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد فهذا المثال واما شرط
الانتاج فيجب ان يكون الصغرى وهي مثل المنفصلة الاول موجبة كانت جزئية او كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والانفصال
في الكبرى كليا وعليك ان تعد قرائنه وقد ترد على غير هذا الشكل الا ان ذكره بالمبسوطات من الكتب اولى فانه ابعد من الطباع
وبالجملة فالمتعلم انما نورد من الاقترانات الشرطية كل ما شابه لا كحم عن قريب وما يناسب الطباع في الاستعمال واما ما دق عن ذلك
فنذكره في كتاب الشفاء وفي كتاب اللواحق

فصل في الحملي مع المتصل على الحملي

يتركب المتصل والحملي بحيث يكون
الكبرى الحملية هي المشترك فيه ويبقى النتيجة من المقدم ومن جزئي التالي والحملي اللذين هما كالطرفين في حدودهما مثاله ان كان كل آ ب
فكل ج د وكل د ه ينتج فان كان آ ب فكل ج ه فان كان الاوسط موضوع الحملي محمول التالي على حسب ما مثلنا فانما يسمى ذلك الشكل
الاول وشرطيته ان كانت موجبة فيجب ان يكون الحال بين التالي والحملي كالحال بين مقدمتي الحمليات في الشكل الاول ويكون ينتجهما
لو انفرد التالي والحملي نتيجة القياس والمقدم هو ما كان مقدما بحاله واما ان كانت المتصلة سالبة فما تاليف منها من جملة ما لا نذكره في هذا الكتاب
وعليك ان تعد قرائنه واما الذي تسميه بالشكل الثاني من هذا الباب فهو اذا كانت النسبة بين التالي والحملي الكبرى كنسبة مقدمتي الشكل الثاني
في الحمليات مثلا ان نقول ان كان آ ب فكل ج د ثم نقول لا شيء من ه د فان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما في الحمليات والنتيجة

على ما قلنا وان كانت المتصلة سالبة فله حكم آخر نذكره في غير هذا الكتاب واما القرائن فهذه انت تنفك واما الذي
تسميه الشكل الثالث منه في هذا الباب فذلك اذا كانت النسبة بينهما على ما قيل في ثالث الحمليات فان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما في الحمليات
وان كانت المتصلة سالبة فحكمه مذكور في الكتب المبسوطة واما القرائن فهذه انت تنفك فاجعل في مثل هذا الاقتران الحملي مكان الصغرى
ضربت اشكالا ثلثة على تلك الصفة فالشكل الاول وان كانت متصلة موجبة فالشرط فيه كالشرط في الحمليات وان كانت سالبة فحكمه مذكور
في كتب اخرى ومثاله كل ج ب واذا كان د ه فكل ب ا فاذا كان د ه فكل ج ا الشكل الثاني منه اما اذا كان المتصل موجبا فالشرط
كما كان في الثاني من الحمليات وان كان سالبا فحكمه في كتب اخرى واما الشكل الثالث فلا يعانه في شرطيته ما قيل في ثالث الحمليات
اما هذه الاقترانات بعينها من جانب المقدم فهي اقل استعمالا في العلوم الاولى ان نذكر حالها في الكتب المبسوطة وقد يقع بين المنفصل
وبين الحملي الواحد اقتران والطبيعي منه ان يكون الحملية هي الصغرى ويكون موجبة ومحمولها موضوع في الانفصال كله ويكون الشرطية كلية
وعلى قياس الشكل الاول كقولك كل كثير معدود وكل معدود اما زوج واما فرد فكل كثير اما زوج واما فرد ويكون تأليفها اربعة
وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى ويكون حمليات بعدد اجزاء الانفصال ويكون شئ مشتركا لكل حملي مع كل جزء ويكون
جميع اجزاء الانفصال المنفصل مشتركة في حد وحينئذ اما ان يكون على سبيل تأليف الشكل الاول ويسمى الاستقراء التام كقولك كل متحرك
اما ان يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم فاذا كل متحرك جسم
ويجب ان يكون المنفصلة واجزاؤها موجبة والحمليات كليات وقد يكون على سبيل الشكل الثاني والشرط بين اجزائه واجزاء
الحمليات هو الشرط الكائن بين حمليتين في الشكل الثاني ولا يكون على سبيل الشكل الثالث وقد يقع بين متصل ومنفصل
اما في جزء تام وينبغي ان تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة حتى لا محالة كلية وما لم يكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية
فيجوز ان تجعل النتيجة متصلة ويجوز ان تجعل النتيجة منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار
موجودا واما ان يكون الليل موجودا ينتج على وجهين اما متصلة هكذا ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا ومنفصلة هكذا اما
ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وانت تعرف ضروبه واما في جزء غير تام فيجب في الطبيعي منه ان يكون محمول التالي موضوعا في اجزاء
الانفصال والتالي كليا موجبا فينتج الانفصال عن الباقي من التالي ويكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله ان كان هذا
الشئ كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فاما زوج واما فرد ينتج انه ان كان هذا الشئ كثيرا فهو اما زوج واما فرد وانت تعرف ضروبه
وكل اقتران يمكن بين حملية وشرطية فان مثله يمكن بين متصل وبين تلك الشرطية اذا كان جزء الشرطي متصلا مثل المتصل فيشارك
في مقدم او تال ويجب ان نقنع هنا بما اوردناه واما الاستقصاء فتجده في الكتب المبسوطة **فصل في القياسات
الاستثنائية** القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى وضع او رفع لاحد جزئيها

ويجوز ان يكون حملية وشرطية ويسمى المستثناة فالمستثناة يلزمها النتيجة والشرطية الموضوعة تدل على اللزوم او العناد والمستثناة
من قياس شرطي متصل اما ان يكون من المقدم فيجب ان يكون المقدم بعينه لينتج عين التالي كقولنا ان كان زيد يمشي فهو متحرك اذن قد
لكنه يمشي فهو متحرك اذن قد يسير وان كان التالي فيجب ان يكون نقيضه لينتج نقيض المقدم وعين التالي لا ينتج شيئا بيّن ذلك بالاعتبار
واما اذا كانت الشرطية منفصلة فان كانت ذات جزئين فقط موجبتين فايهما استثنيت عينه انتج نقيض الباقي وايهما استثنيت
نقيضه انتج عين الباقي مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد ولكنه زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوج فهو فرد ولكنه ليس بفرد فهو
زوج وان كان احد الجزئين او كلاهما سالبا لم ينتج الا باستثناء النقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا الشخص حيوانا واما ان لا يكون نباتا
لكنه حيوان فليس بنبات ولكنه نبات فليس بحيوان وكذلك اما ان يكون عبد الله في البحر واما ان لا يغرق فانما ينتج هذا باستثناء النقيض
ايضا ويستعمل ان استثناء العين لا يفيد شيئا من ذلك فان كانت المنفصلة ذات اجزاء كثيرة متناهية فايها استثنيت عينه انتج نقيض
ولا ينتج ذلك غير واحدة منها الا باستثناء نقيض الجميع غيره اذا كانت الاجزاء بلا نهاية فلا يفيد استعماله مثل ان يجعل المحمولات
الاجزاء الالوان الغير المتناهية او شيئا مما اشبه ذلك

فصل في القياسات المركبة

واما القياسات المركبة فقد تكون استثنائيات وقد تكون اقترانيات اذ ليس شيء تركيب القياس المطلوب والنتيجة في كل قياس شيئا واحدا بل في ذلك
يسمى تكثير القياس وانما تركيب القياس ان يكون القياسات المجموعة اذا حللت الى افرادها كانت تنتج كل واحد منها شيئا آخر
الا ان نتائج بعضها مقدمات البعض وقد احضرت وربما لم يصرح بها فيكون القياس القريب من المطلوب الاول قياسا من مقدمتين
وانما دخلت القياس لتبيين المقدمتين وربما اختلط بها الاستقراء والتمثيل وغير ذلك مما سنذكره الاستقراء والتمثيل
وتركيب القياس قد يكون موصولا وهو ان لا يطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ج ب وكل ب د فكل
ج د وكل د ه فكل ج ه وعلى هذا القياس واما المفصول فهو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذكر كقولك كل ج ب وكل ب
د وكل د ه فكل ج ه والقياس الذي زاده المحدثون في الشرطيات الاستثنائية فهو قياس مركب واخذوه على انه مفرد كقولك
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر والشمس طالعة فاذا الاعشى يبصر وههنا قد طويت
نتيجة هي القوة استثناء وهي فالنهار موجود ومن تلك النتيجة يلزم هذه النتيجة

فصل في اكتساب المقدمات

واما اكتساب المقدمات فذلك بان تضع جزئي الشيء وتأخذ خاص كل واحد منهما وما يلحق كل واحد منهما من الاجناس واجناس
وفصولها وفصول الخاصة به والعوارض اللازمة وغير اللازمة وترتقي في ذلك ما استكثرت ما امكنك وتطلب ايضا ما تحمل عليه كل واحد
منهما وتطلب ما لا يحمل على كل واحد منهما وتضع كل جملة على حدة ففي الايجاب الكلي تنظر انه هل في جملة ما يحمل على الموضوع شيء هو ما في
جملة ما يوضع محمول وفي السلب الكلي تنظر هل تجد في لواحق احد الطرفين ما لا يلحقه الآخر وفي الايجاب الجزئي تنظر هل في لمحوقات

احد الطرفين ما هو محمول الاخر او في لواحقه لا لكله ما لا يحمل الاخر وفي السلب الجزئي لا ينظر بل في محمولات احد الحدين ما لا يلحقه الاخر وفي
لواحق بعض احد الطرفين ما لا يلحق الاخر

فصل في تحليل القياس

وتحليل القياس هو ان تميز المطلوب وتنظر في
القول المنتج له هل تجد فيه شيئا يشارك كل المطلوب فان وجدت فانظر اهو محموله او موضوعه فاذا وجدت فقد وجدت الصغرى او الكبرى
ووجدت الاوسط ثم انظر الى المطلوب باي شكل هو فتضم الى الاوسط الطرف الثاني من المطلوب على هيئة ذلك الشكل وذلك
الضرب فان كنت وجدت المقدمتين بالفعل فذلك اسهل وراع ان كان هناك تركيب فتدرج من نتيجة الى نتيجة قبلها حتى
تبلغ القياسات الاولى وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة فاشتغل بالمعنى واقصده وربما كان في احدهما اسم وفي
الاخر اسم افراد او كان في الاخر قول فيجب الا يكون يراعي جميع ذلك ويراعي الفرق بين العدول والسلب خلا بايضا الموجبة المعدولة ليس الا انها
سالبة كل منتجة فانها تستتبع عكسها او عكس نقيضها وجزئيها وعكس جزئيها ان كان لها عكس وتحتها جزئي وكل قياس فانه يستتبع الحكم

فصل في استتباع النتائج

بالاكبر على جميع موضوعات الاصغر استتباعا لها كانه بالقوة هو بعينه وهذا اذا كان في الشكل الاول وقد تنتج المقدمات الكاذبة نتيجة
صادقة ومن الحق انه ان كان القياس صحيح التاليف صادق المقدمات وجب ان يكون النتيجة صادقة ولكن ليس اذا استثني نقيض
المقدم فقيل لكنه كاذب المقدمات او فاسد التاليف انتج نقيض التالي وهو انه يجب ان لا تنتج نتيجة صادقة ومثال هذا انك اذا
قلت كل انسان حجر وكل حجر حيوان انتج ان كل انسان حيوان وهذا صادق ولكن الكذب اما ان يكون في مقدمة جزئية واما ان يكون
في مقدمة كلية واما ان يكون الكذب في الكل حتى ان يكون ضد المقدمة صادقا واما ان يكون في الجزء حتى لا يكون ضد المقدمة صادقا بل
نقيضها مثال الاول كل انسان حجر ومثال الثاني كل انسان كاتب فان كان الكاذب في الشكل الاول مقدمة واحدة هي الكبرى
وكانت كاذبة بالكلية لم يمكن ان ينتج صادقة وذلك لان نتيجتها ان كانت صادقة ثم وضع ضدها كبرى انتج القياس مقابل تلك
النتيجة صادقا وهذا محال فاما ان كانت كاذبة بالجزئية فلا يمتنع ذلك انتاج الصدق واما ان كانت الصغرى كاذبة او كلاهما
كاذبتين او في شكل اخر فقد ينتج الصدق عن الكذب كيف كان ويجب ان تشرح ذلك انت بنفسك

فصل في بيان الدور

واما بيان الدور فهو ان يؤخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة الثانية وانما يمكن هذا اذا كانت
الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية تنعكس بلا تغيير الكمية وذلك في الموجبة مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك
فكل انسان ضحاك وايضا كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وايضا كل متفكر ضحاك وكل ضحاك انسان فكل متفكر
انسان وايضا كل ضحاك انسان وكل انسان متفكر فكل ضحاك متفكر وايضا كل ضحاك متفكر وكل متفكر انسان فكل ضحاك انسان
وعلى هذا القياس واما ان كانت المقدمة سالبة فالعكس فيها يجب بيان الدور ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب
عن غيره كما يكون في الايجاب الموجب خاص الايجاب على الموضوع ولا يوجب على غيره كقولك لا شيء من الجواهر بعرض فتعكسه وتقول ما ليس

بعرض فهو جوهر واذا اكمل في السالب هذا العكس اكمل الدور مثل قولك كل انسان جوهر ولا شيء من الجوهر بعرض فلا شيء من الانسان بعرض
ثم نعكس هذه السالبة الى موجبة معدولة فنقول كل انسان ليس بعرض وما ليس بعرض فهو جوهر فكل انسان جوهر ثم اليك ان تعرف
الدور لكل بسيط وفي كل شكل كيف يكون

فصل في عكس القياس

واما عكس القياس فهو ان تؤخذ مقابل النتيجة
بالضد او النقيض وتضاف الى احدى المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى احيانا لاجل ان ينتج القياس بتغيير اسم بعض
حدود النتيجة لئلا يفطن مثلا ان كان القياس ان كل ج ب وكل ب ا فانتج كل ج ا قلت لا شيء من ج ا وكل ج ب
فليس بعض ب ا فلا كل ب ا فقد ابطلت الكبرى او قلت لا شيء من ج ا وكل ب ا فلا شيء من ج ب فقد ابطلت
الصغرى فيجب ان يمتحن هذا في كل شكل وكل ضرب باعتبار الضد والنقيض في قياس الخلف قياس الخلف هو الذي يبين فيه
المطلوب من جهة تكذيب نقيضه فيكون هو بالحقيقة مركبا من قياس اقتراني وقياس استثنائي مثاله ان لم يكن كل ا ب حقا
فنقيضه فهو ليس كل ا ب حق لكن كل ج ب فهذا الاقتران من شرطي وحملي من جملة ما سلف ذكره ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج
ثم يجعل النتيجة مقدمة ويستثنى لكن كل ا ج وهو نقيض التالي ينتج نقيض المقدم هو ان كل ا ب وهذا صورة قياس الخلف وصورة
استثنائه بالشرطيات وان كان اكثر الناس يتحيرون في تحليله وقياس الخلف شبيه بعكس القياس لانه يوجد فيه نقيض مطلوب
ويقترن به مقدمة فينتج ابطال مسلم ولو ان شاء اخذ نقيض نتيجة قياس الخلف مع المقدمة المسلمة لانتج المطلوب بالاستقامة كما لو قال
كل ا د وكل د ب لانتج كل ا ب فكل قياس خلف اذا عكس صار مستقيما ويفترق قياس الخلف وعكس القياس فان عكس القياس هو بعد
قياس معمول واما قياس الخلف فهو مبتدأ وان كان بالقوة عكس القياس الاستقامة فانظر الان ان كل مطلوب ما نقيضه وكيف يمكن
ان يقترن به مقدمة لينتج محالا وفي اي شكل يمكن ذلك في القياس الذي من مقدمات متقابلة القياس الذي من مقدمات متقابلة
هو قياس يؤلف من مقدمتين مشتركتين في الحدود مختلفتين بالكيف ولكن انما يروج بان يبدل الاسم في بعض الحدود حتى لا يفطن
فلا يؤثر فيه مثلا ان الانسان ضاحك والانسان ليس بضاحك ونتيجة هذا القياس هو ان الشيء ليس نفسه مثلا ان الانسان ليس
بشر وانما يستعمله المغالطون على سبيل التبكيت وربما استعمل على سبيل الجدل اذا كان الخصم ناقض في ما خذه بان يتسلم
منه مقدمة ثم يتسلم منه مقدمات اخرى تنتج نقيض تلك المسلمة فيؤخذ النتيجة ونقيضها الاول المسلم ويعمل قياس من متقابلتين
مع ان الشيء ليس هو نفسه

فصل في المصادرة على المطلوب الاول

المصادرة على المطلوب الاول هو ان يجعل المطلوب نفسه
مقدمة في قياس يراد فيه انتاجه كمن يقول ان كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك والكبرى هاهنا والنتيجة شيء واحد
ولكن ابدل الاسم احيانا لا يتوهم المخالفة فاي مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل الاسم فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا ذا اسمين
مترادفين كما قلنا الانسان بشر وهو قولك ان الانسان انسان هذا اذا كانت المصادرة على المطلوب الاول بقياس واحد

واما في الاكثر فانما يقع في قياسات مركبة منساقة بان يكون المطلوب بعد مقدمة او نتائج التشبيه المقدمة انما اثبت بقياس بعض مقدمات المطلوب
وكلما كان ابعد كان من القبول اقرب ثم تامل انه كيف يمكن في كل شكل انه كيف يمكن ان يعلم الشي ويجهل معا وكيف يعلم الشي ويظن
به مقابله ما يعلم الانسان الواحد قد يعلم الشي بعلم لا يخصه بل يعمه وغيره ويجهله فيما يخصه فلا يعلمه البتة او يعتقد في خاصته والا وظنا باطلا وهو
لا يشعر مثل ان يكون الانسان يعلم ان كل اثنين فهو عدد زوج ولا يعلم ان الاثنين اللذين في يد زيد هو زوج او ليس بزوج وربما ظنه
فردا لانه لا يعلمه اثنين او عنده ما يعلم اثنين ليس يخطر بباله ان كل اثنين زوج وهذا الجهل لا يناقض فيه لانه انما علم ان كل شي يكون اثنين
فهو زوج ولم يعلم كل اثنين زوج وهما علم ان هذا الشي اثنان فلم يفتح انه زوج بعلمه الاول الكلي فيكون هذا علما كليا فلا يناقضه الجهل الجزئي
وقد يمكن ان يعلم الشي بالقوة ويجهله بالفعل بان يكون ليس انما يعلم المقدمة الكبرى والصغرى ايضا ولا يعلم النتيجة وذلك لان العلم بهما شي غير العلم
بالنتيجة ولكنه علم بالعلم بالنتيجة وليس علمه كيف اتفق بل اذا اقترنا بالفعل عند الذهن واما اذا كانا معلومين على الافتراق ولم يقترنا بعد اذ لم يخطرا
بالبال معا موجهين نحو النتيجة فليس علما بالفعل والا لزم معلولها وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون انسان يعلم ان كل بغلة عاقر ويعلم علمه و
يعلم ايضا ان هذا الحيوان بغلة وتراه منتفخ البطن فيظن انها حامل لو اقترن عنده العلمان معا لما كان يظن هذا الظن وقد يمكن ان يناقض
الفكر والوهم مع الحس لكل شي خالف المحسوس فان الوهم اما ان يمنع وجوده واما ان يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات فلهذا انا نعقل
ان الكل متناه لا الى ملاء ولا الى خلاء ولكنا لا نتصور في انفسنا ابدا الا ملاء او خلاء بعد ملاء بلا نهاية ونعقل ان للكل مبدءا غير مشار
اليه ولا له مكان ولا هو في جهة لكن الوهم يوجب وجوده على هذه الاحوال لا يكاد يمكنه التخلص منها

فصل في الاستقراء

الاستقراء هو حكم على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي اما كلها وهو الاستقراء التام واما اكثرها وهو الاستقراء المشهور فكانا نحكم
بالاكبر على الاوسط لوجود الاكبر في الاصغر ومثاله ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة لان كل حيوان طويل العمر فهو مثل انسان وفرس
وثور والانسان والفرس والثور قليل المرارة ومن عادتهم ان لا يذكروا على هذا النظم بل يقتصرون على ما هو كالصغرى او ما هو كالكبرى
في التمثيل واما التمثيل فهو الحكم على شي معين لوجود ذلك الحكم في شي اخر معين او اشياء معينة على ان ذلك الحكم كلي على المعنى المتشابه فيه
فيكون المحكوم عليه هو المطلوب المنقول منه الحكم هو المثال والمعنى المتشابه فيه هو الجامع وحكم مثاله ان العالم محدث لانه جسم مؤلف فشابه البناء
والبناء محدث فالعالم محدث فههنا عالم وبناء وجسمية ومحدث وفي الضمير الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى اما لظهورها او
الاستغناء عنها كما جرت العادة به في التعاليم كقولك خطا ا ب ا ج خرجا من المركز الى المحيط فيجب انهما متساويان فقد حذف الكبرى واما
لاخفاء كذب الكبرى اذا صرح بها كلية كقول الخطابي هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذا خائن مسلم للثغر ولو قال كل مخاطب العدو فهو خائن
شعر بما يناقض به قوله ولم يسلم في الراي الراي مقدمة محمودة كلية في ان كذا كاين او غير كاين موجود او غير موجود وصواب فعله او غير صواب
ويوجد دائما في الخطابة مهملة واذا اهمل منها قياس فهو في الاغلب يصرح تلك المقدمة على انها كبرى وتطوى الصغرى كقولك الحساد يجادون

والاصم فانهم يقولون ان الدليل هو في هذا الموضع قياس اضماري حده الاوسط شيء اذا وجد للاصغر تبعه وجود شيء اكبر للاصغر كيف كان ذلك
التتبع ويكون على نظام الشكل الاول ولو صرح بمقدمته ومثاله قولك هذه المراة ذات لبن فهي اذا قد ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه دليلا وربما
يسمى به حده الاوسط في العلامة واما العلامة فانه قياس اضماري حده الاوسط اما اعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان المنتج منه من
موجبتين في الشكل الثاني كقولك هذه المراة مصفارة فهي اذا حبلى واما اخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان في الشكل الثالث كقولك
ان الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا في القياس الفراسي واما القياس الفراسي فانه شبيه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه والحد
الاوسط فيه هيئة بدنية توجد للانسان المتفرس فيه وللحيوان آخر غير ناطق ويكون من شان تلك الهيئة ان تتبع مزاجا يتبعه خلق فانه اذا سلم
ان الهيئة البدنية تتبع الامزجة والمواد وتتبع تلك الامزجة اخلاق ما يكون فيكون الامزجة والمواد علة للهيئة وللخلق والهيئة والخلق تابعان
لها في البدن وذلك في النفس ويكون حدوده اربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاطراف الموجودة لهما وهو معنى مسلم والشجاعة
الموجودة للاسد مسلمة ولزيد بالحجة بعد ان يتبع اصناف الحج ان المشاركة للاسد في الاخلاق فكل ما يشاركه في الشجاعة فشاركه في هذه
الهيئة ويخالفه اكثر في خلق آخر كالكرم المنسوب اليه الذي يخالفه فيه النمر ويشاركه في عظم الصدر والشجاعة وما لا يشاركه في الشجاعة
لا يشاركه في هذا وان شاركه في خلق آخر كالكرم فيتبع ان فلانا عريض الصدر وكل عريض الصدر شجاع لان الاسد عريض الصدر و
شجاع في التصور والتصديق كل علم فاما تصور لمعنى ما واما تصديق وربما كان تصور بلا تصديق مثل من يتصور قول القائل ان الخلاء موجود فلا يصدق
به ومثل من يتصور معنى الانسان وليس فيه ولا في شيء من المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصور وتصديق فاما مكتسب ببحث ما واما واقع
ابتداء والذي يكتسب به التصديق هو القياس وما يشبهه من الامور التي سنذكرها وللقياس اجزاء مصدق بها ومتصورة وللحد اجزاء متصورة
وليس يذهب ذلك الى غير النهاية حتى تكون تلك الاجزاء انما يحصل العلم بها بالاكتساب من اجزاء اخرى هذه صفتها الى غير نهاية ولكن الامور
تنتهي الى مصدقات بها ومتصورات بلا واسطة والثقة المصدق بها بلا واسطة **فصل في المحسوسات** المحسوسات امور اوقع
التصديق بها الحس كقولك الثلج ابيض او قولك ان الشمس نيرة في المجربات المجربات هي امور اوقع التصديق بها الحس بشركة من القياس وذلك
لانه اذا تكرر في احساسنا وجود شيء لشيء مثل الاسهال للسقمونيا والحركات المرصودة للسماويات تكرر ذلك منا في الذكر فاذا تكرر ذلك
منا في الذكر حدث لنا منه تجربة بسبب قياس اقترن بالذكر وهو انه لو كان هذا الامر كالاسهال مثلا عن السقمونيا اتفاقيا عرضيا لا عن مقتضى
طبيعة لكان لا يكون في الاكثر من غير اختلاف حتى انه اذا لم يوجد ذلك استندرت النفس الواقعة وطلبت سببا لما عرض من انه لم يوجد
فاذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا القياس اذعنت النفس بسبب ذلك التصديق بان السقمونيا من شانها اذا شرب ان يسهل صاحبها
في المتواترات المتواترات هي الامور المصدق بها من قبل تواتر الاخبار التي لا يصلح في مثلها المواطاة لا على الصدق ولا على الكذب لغرض
من الاغراض كضرورة تصديقنا بوجود الامصار والبلدان الموجودة وان لم نشاهدها في المقبولات المقبولات آراء اوقع التصديق بها

قوله ومن يوثق بصدقه فيما يقول الا لامر سماوي مختص به او لراي وفكر قوي تميز به مثل اعتقادنا امورا قبلناها عن ائمة الشرع في الكاذبات
الوهميات هي آراء اوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة للحس مصروفا الى حكم المحسوسات لان قوة الوهم لا تتصور فيها خلافها ومثال ذلك
اعتقاد الكل من الدهماء ما لم يصرف عنه قسرا ان الكل ينتهي الى خلاء او يكون الملاء غير متناه ومثل تقدم الاوهام الفطرية كلها ان كل موجود
فيجب ان يكون متحيزا في جهة وهذان المثالان من الوهميات الكاذبة وقد يكون منها صادقة يتبعها العقل مثل انه كما لا يمكن ان يتوهم
جسمان في مكان واحد وجسم في وقت واحد في مكانين فكذلك لا يوجد ولا يعقل وهذه الوهميات قوية جدا عند الذهن والباطل
منها انما يبطل بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن الوهم ولذلك لا يتميز في بادي الامر عن الاوليات العقلية وتشابهها الا انا اذا رجعنا
الى شهادة الفطرة كانت الفطرة تشهد بها شهادتها بالعقليات ومعنى الفطرة ~~كانت الفطرة~~ ان يتوهم الانسان نفسه
حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رايا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر امة ولم يعرف سياسة لكنه شاهد المحسوسات
واخذ منها الخيالات ثم يعرض منها على ذهنه شيئا ويتشكك فيه فان امكنه الشك فالفطرة لا تشهد به وان لم يمكنه الشك فهو ما توجبه
الفطرة وليس كلما توجبه فطرة الانسان بصادق بل كثير منها كاذب انما الصادق فطرة القوة التي تسمى عقلا واما فطرة الذهن
بالجملة فربما كان كاذبا وانما يكون هذا الكذب في الامور التي ليست بمحسوسة بالذات بل هي مبادي للمحسوسات كالهيولى والصورة
بل العقل والباري تعالى او هي اعم من المحسوسات كالوحدة والكثرة والتناهي والعلة والمعلول وما اشبه ذلك فان العقل لما كان
مبينا من مقدمات يساعده عليها الوهم فلا يناقض في شيء منها ولا ينازع ثم اذا انتهى الى نتائج مضادة لمقتضى فطرة الوهم اخذ
الوهم يرجع في الاشياء عن تسليم الحق اللازم فيعلم ان هذه الفطرة فاسدة فان السبب فيها ان هذه جبلة قوة لا تتصور شيئا الا على
نحو المحسوس وهذا مثل مساعدة الوهم العقل في جميع المقدمات التي تنتج ان من الموجودات ما ليس له وضع ولا هو في مكان ثم امتناعه
عن التصديق بوجود هذا الشيء ففطرة الوهم في المحسوسات وفي الخواص التي لها من جهة ما هي محسوسة صادقة يتبعها العقل بل هو آلة العقل
في المحسوسات واما فطرته في الامور التي ليست بمحسوسة لتصرفها الى وجود المحسوس فهي فطرة كاذبة في الذائعات واما الذائعات
فهي مقدمات وآراء مشهورة محمودة اوجب التصديق بها اما شهادة الكل مثل ان العدل جميل واما شهادة الاكثر واما شهادة
العلماء او شهادة اكثرهم او الافاضل منهم فيما لا يخالف فيه الجمهور وليس الذائعات من جهة ما هي هي مما يقع التصديق بها في الفطرة فان
ما كان من الذائعات ليس باولي عقلي ولا وهمي فانها غير فطرية ولكنها متقررة عند الانفس لان العادة مستمرة عليها منذ الصبى في المواضعات
الاتفاقية وربما دعا اليها محبة التسالم والاصطلاح المضطر اليهما الانسان او شيء من الاخلاق الانسانية مثل الحياء والاستيناس
او سنن قديمة بقيت ولم تنسخ او الاستقراء الكثير او كون القول في نفسه ذا شرط دقيق فيه يكون حقا صرفا او باطلا صرفا
فلا يفطن لذلك الشرط ويؤخذ على الاطلاق واذا اردت ان تعرف الفرق بين الذائع والفطري فاعرض قولك العدل جميل

والكذب فيرجع على الفطرة التي عرفنا حالها قبل هذا الفصل وبكلف الشك فيهما فما تجده ممانشا فيهما وغير مباين في ان الكل اعظم من الجزء
وهو حق اولي في ان الكل متنهي عنه شي خارج خلاءا وملاءا وهو باطل وهي الاوليات والوهميات ايضا ذايعة وربما عرض من الاسباب
ما يزيف الوهميات فاخرجها من الذايعات واما الذايعات المحمودة في بادي الراي الغير المتعقب فهي راءا اذا عرضت على
الاذهان العامية غير المتفقة والمتفقة الغافلة غير ضايعة اذ اعرفت له واذا تعقبت لم تكن محمودة كقول القايل يجب ان تنصر اخاك ظالما
او مظلوما وليس الشي الواحد ذا يعاني الباري بالقياس الى كل سامع بل الى نفس نفس في المظنونات والمظنونات هي اراء تقع التصديق بها
لا على الثبات بل يخطر امكان نقيضها بالبال ولكن الذهن يكون اليها ابعد فان لم يخطر امكان نقيضها بالبال وكان اذا عرض نقيضها على الذهن
لم يقبله الذهن ولم يمكنه فليس بمظنون صرف بل هو معتقد فان قيل مظنون فباشتراك الاسم فكانه انما يقع ذلك لمعتقد فان قيل مظنون غير
حق او غير واجب او غير دائم الحقيقة وما كان من المعتقدات غير حق او غير واجب القبول وكان لا يخطر نقيضه بالبال لكنه اذا تكلف اخطاره
بالبال لم يجب ان يجحد او يقبل وعاد مسلما او مشكوكا فيه بحسب الشهرة فهو الذايع في البادي وهذا كله منفصل عن المظنون في المتخيلات والمخيلات
مقدمات ليست تقع التصديق بها بل تخيل شيئا على انه شي آخر وعلى سبيل المحاكاة ويتبعه في الاكثر تنفير النفس عن الشي او ترغيبها فيه
وبالجملة قبض او بسط مثل تشبيهنا العسل بالمرة فينفر عنه الطبع وكتشبيهنا التهور بالشجاعة او الجبن بالاحتياط فيرغب فيه الطبع الاوليات
هي قضايا او مقدمات تحدث في الانسان من جهة قوة العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها الا ذواتها او المعنى الحامل لها قضيته وهو
القوة المفكرة الجامعة بين البسايط على سبيل الايجاب والسلب فاذا احدث البسايط من المعاني اما معونة الحس والخيال او بوجه آخر في الانسان
ثم الفتها المفكرة فوجب ان يصدق بها الذهن ابتداء بلا علة اخرى ومن غير ان يشعر ان هذا مما استفيد في الحال بل يظن الانسان انه دايما كان
عالما به من غير ان يكون الفطرة الواهبة مستندة الى الهام الهي او تنبيه ومثال ذلك ان الكل اعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء ولا شي
آخر نعم قد يمكن ان يفيد الحس تصور الكل والاعظم والجزء اما التصديق بهذه القضية فهو جبلي وما كان من الوهميات مصادفا عليها او صححناه فهي في هذه

فصل

الجملة في البرهان البرهان قياس مؤلف من يقينيات لانتاج يقيني واليقينيات اما الاوليات وما يجري معها واما التجربيات واما المحسوسات
وقد فهمناها واما الذايعات والمقبولات والمظنونات فخارج من هذه الجملة في البرهان المطلق البرهان المطلق هو برهان لم والاولى
الذي ليس انما يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة عند الذهن والتصديق بها فقط حتى يكون فايدته ان تعتقد ان القول لم يجب التصديق بها بل يعطيك
ايضا مع ذلك علة اجتماع طرفي النتيجة في الوجود فتعلم ان الامر لم هو في نفسه كذا فيكون الحد الاوسط علة لتصديقك بالنتيجة وعلة لوجود النتيجة
لانه علة للحد الاكبر اما على الاطلاق كقولك ان هذه الخشبة مثلا امالها شي قوي الحرارة وكل شي امالة شي قوي الحرارة فهو محترق فهذه الخشبة
محترقة واما على الاطلاق بل علة لوجوده لا مستقل مثل ان يكون الحد الاوسط نوعا ما وله جنس او خاصة فيحمل ذلك عليه اولا ويحمل بسبب عليه ما وضع تحته
مثل قولنا كل متساوي الساقين فهو مثلث وكل مثلث فان زواياه مساوية لقايمتين واما برهان الان فهو الذي انما يعطيك

علة اجتماع طرفي الشيء عند الذهن والتصديق به فيتحقق ان القول لم يجب التصديق به ولا يعطيك ان الامر في نفسه لم هو كذلك فان الحد الاوسط
فيه ليس علة للاكبر في ذاته ولوجوده لكنه علة لوجود الاكبر في الاصغر وربما كان معلولا له كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد احاله شيء
حار فاذا قد احالها شيء حار فالاحتراق احاله شيء حار لكنه علة علة للتصديق لوجود حد الاكبر في الاصغر وما كان هكذا فلنسمه دليلا في المطالب
مطلب هل للتعرف الايجاب والسلب وبالجملة التصديق واما المطلب هل مطلقا كقولنا هل الله موجود وهل الخلا موجود وانما يتعرف
بهذا المطلب حال الشيء في الوجود المطلق او العدم المطلق واما مطلب هل مقيدة كقولنا هل الله خالق الشر وهل الجسم محدث
وانما يتعرف فيه ان الشيء موجود على حال ما او ليس مطلب ما للتعرف اما لاسم التصور وهو اما بحسب الاسم كقول القائل ما الخلا ومعناه
ما المراد باسم الخلا وهذا يتقدم كل مطلب واما بحسب الذات كقولك ما الانسان في وجوده وهذا يتعرف حقيقة الذات ويتقدم
هل المطلق ومطلب لم تعرف العلة لجواب الامر هو اما علة للتصديق فقط واما علة لنفس الوجود واما مطلب اي فهو بالقوة داخل
في هل المركب المقيد وانما يطلب التمييز اما بالصفات الذاتية واما بالخواص **مطلب في الامور التي تلتئم**
بها البراهين فهي ثلثة موضوعات ومسايل ومقدمات هي المبادي والموضوعات يبرهن فيها والمسايل يبرهن عليها
والمقدمات يبرهن بها فلنتكلم الان في المقدمات مقدمات البرهان تكون صادقة يقينية ذاتية ويشبه ان مقدمات اولية
مقولة على الكل كلية وقد يكون ضرورية الا على الامور المتغيرة التي هي في الاكثر على حكم ما فيكون اكثرية ويكون عللا لوجود النتيجة فيكون
مناسبة الحمل الذاتي يقال على وجهين فانه اما ان يكون المحمول ماخوذا في حد الموضوع مثل الحيوان في حد الموضوع واما ان
يكون المحمول ماخوذا في حد الموضوع او جنسه مثل الفطوسة التي توخذ في حدها الانف والمثلث الذي يوخذ في حده سطح وانما
كان هذا ذاتيا لانه خاص بشيء موضوع الصناعة التي في جملته فهو يتبع الشيء او موضوع صناعة من حيث هو هو ولا يكون
دخيلا عليه غريبا عنه المقدمة الاولية يقال لها اولية من وجهين احدهما من جهة ان التصديق لها حاصل في اول العقل مثل ان الكل
اعظم من الجزء والثاني من جهة ان الايجاب والسلب فيها لا يقع على ما هو اعم من الموضوع فيكون كليا اما الايجاب فمثل قولك ان
كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فان هذا لا يحمل على ما هو اعم من المثلث حملا كليا كالشكل واما ما هو اخص من المثلث مثل
متساوي الساقين فقد يبطل ويبقى ما هو اعم منه كالمثلث ولا يبطل كون الزوايا مثل قائمتين واذا بطل المثلث لم يبق
لما هو اعم من المثلث كالشكل هذا المعنى فاذا ما بقي المثلث محمولا على شيء وحده هذا المعنى سواء بقي ما هو اخص منه او لم يبق واذا
ارتفع المثلث المحمول على شيء ارتفع هذا المعنى عن ذلك الشيء وان بقي له ما هو اعم من المثلث كالشكل مثلا اذ ليس يحمل على كليته
ما هو اعم من المثلث والاول فقد يكون اعم كالجنس وقد يكون مساويا ولا يكون اخص والمقول على الكل ههنا غير الذي كان في
كتاب القياس فان معنى المقول على الكل ههنا هو ان يوجد على كل واحد في كل زمان موضوعا بحا وضع معه لان كليات البرهان

ضرورية لا تتغير والكلية ههنا ازيد شرطية فانه يحتاج ان يكون مقولا على كل واحد في كل زمان ومع ذلك يكون قولا اوليا وتشخص
الموضوع في الوجود لا يمنع كلية الحكم واذا كان الموضوع في نفس تصوره قد يمكن ان يجعل لكثيرين وان كان عائق غير ذلك والعائق عن
مثاله كالشمس لا لزيد والضروري ههنا غير الضروري الضروري الذي كان في كتاب القياس فانه نعني ههنا بالضروري ما كان
المحمول دائما ما وضع موضوعا وان كان لا ما دام موجودا بل ما دام موضوعا بما وضع له مثل قولنا كل ابيض فهو بالكم ذو لون مفرق
للبصر لا ما دام ذاته موجودة بل ما دام ابيض **فصل المناسبات** اجوابه لا يكون المقدمات فيه من علم غريب لكن يستعمل مثلا
مقدمات الهندسة في علم الطب لا يكون من ذلك العلم بعينه او من علم يناسبه لان المحمولات يجب ان يكون ذاتية والذاتي
يكون من ذلك العلم بعينه او من علم شركه في موضوعه بنحو ما على ما نوضح ولان المقدمات البرهانية علة للنتيجة والعلة مناسبة للمعلول
بوجه ما فلهذا اذا قال الطبيب ان الجرح المستدير لا يندمل الا ابطأ من المرئي لان الدائرة اوسع الاشكال لم يكن برهانا من الطب
فصل في الامور التي توضع في العلوم وتطلب اعراضها الذاتية مثل المقدار للهندسة والعدد للحساب ومثل الجسم من حيث
ما يتحرك ويسكن للعلم الطبيعي ومثل الموجود والواحد للعلم الالهي والكل فيها اعراض ذاتية تخصه مثل المنطق والاصم للمقادير ومثل
المشكل لها ومثل الزوج والمفرد للعدد ومثل الاستحالة والنمو والذبول وغير ذلك للجسم الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام و
النقصان والحدوث والمتقدم وما اشبهها للموجود وقد يكون الموضوع واحدا مثل الجسم الطبيعي وقد يكون امورا متجانسة او
متناسبة مثل الخط والسطح للهندسة **فصل في القضايا الخاصة** بعلم علم المشكوك فيها المطلوب برهانها وموضوعها
اما موضوع العلم نفسه كقولنا كل مقدار اما مشارك او مباين واما موضوعه مع عرض ذاتي له كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو
ضلع ما يحيط به الطرفان واما نوع من موضوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط يمكن ان ينتصف بنصفين واما نوع من موضوعه مع
عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان الزاويتين كذا واما عرض ذاتي له مثل قولنا كل مثلث فان زواياه كذا واما المحمول فلا يجوز
ان للموضوع ذاتيا بمعنى انه داخل في حد الموضوع لان وجود هذا الموضوع بين بنفسه اللهم الا في حالين احدهما ان يكون الموضوع متخيلا
بعد وانما يعرف بامور خارجة عنه او بالاسم فقط وذاته لم يتحقق بعد مثل طلبنا انه هل النفس جوهر ام لا لانا انما نكون حينئذ قد عرفنا من
النفس الاسم وفعلا ما ولم نتوف بعد ذاتها فالموضوع بالحقيقة عارض ذاتي للنفس هو الفاعل لهذه الافعال كالمحرك والمدرك مثل الابيض
للثلج والمطلوب جنس الموضوع وهو غير مقوم لماهية ذلك العارض لعموم المحمولات الذاتية والحالة الثانية ان يكون البرهان ليس مراده النتيجة
مع العلة اعني الان واللم معا بل العلة وحدها مثل اذا كنا نعلم ان الانسان جوهر ويكون الجوهر جنسا له اولى فنريد ان نعلم العلة فنقول لانه جسم
ولكن الذاتي بالمعنى الثاني هو المطلوب في المسائل البرهانية واما في المقدمات فلا يجوز ان تتفق المقدمات في الحمل الذاتي بقياس المعنى الاول
حتى يكونا معا ذاتيين بذلك الاعتبار والا كان الاكبر ذاتيا للاصغر بذلك المعنى وقد تبان الحد الاوسط الا بالحالتين المذكورتين

يكون

ويجوز ان تكون المقدمتان جميعا ذاتيتين بالمعنى الثاني ويجوز ان تكون الصغرى ذاتيا بالمعنى الاول والكبرى بالمعنى الثاني وبالعكس

فصل مبادئ البرهان الاصول التي يعلم اولا قبل البرهان ثلثة حدود واوضاع ومصادرات فالحدود يفيد تصور ما لا يكون بين التصور من موضوعات الصناعة ومن عوارض الصناعة مثل ان النقطة طرف لا جزء له والخط طول لا عرض له او مثل ان المثلث شكل يحيط به كذا وليس يفيد تصديقا البتة ولا فيها ايجاب ولا سلب

فصل اما الاوضاع فهي المقدمات التي ليست بينة في نفسها ولكن المتعلم يراد على تسليمها وبيانها اما في علم آخر واما بعد حين في ذلك العلم بعينه مثل ما يقول في اول الهندسة ان لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم ولنا ان نعمل دائرة على كل نقطة وبقدر كل بعد ومثل ان الخطين اذا وقع عليهما خط مستقيم وكان الزاويتان اللتان من جهة واحدة اقل من قائمتين فان الخطين يلتقيان من تلك الجهة فما كان من الاوضاع يتسلمه المتعلم من غير ان يكون له في نفسه عناد يسمى اصلا موضوعا على الاطلاق وما كان يتسلمه مسامحا وفي نفسه له عناد سمي مصادرة واما المقدمات فمثل ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فمنها خاصة بالعلم مثل قولنا ان كل مقدار اما مشارك واما مباين ومنها عامة مثل ان كل شيء يصدق عليه اما الايجاب واما السلب والعاميات تخصص في العلوم فلا يؤخذ في الهندسة ان كل شيء اما مساو واما غير مساو بل كل مقدار وربما خصص في الجانبين جميعا كقولهم كل مقدار اما منطق واما اصم

فصل العلوم اما متباينة واما متناسبة والمتباينة هي التي موضوعاتها لا تشترك في الذات ولا في الجنس مثل علم العدد والعلم الطبيعي والمتناسبة اما متساوية في المرتبة واما بعضها في بعض واما بعضها تحت البعض فاما المتساوية في المرتبة فمثل العدد والهندسة فان موضوعيهما متباينان لان المقدار والعدد نوعا الكم ومثل العلم الطبيعي والنجوم فان موضوعيهما شيء واحد وهو جرم العالم ولكن النظرين مختلفان فهذا ينظر من جهة ما يتحرك ويسكن وينخرق ويلتئم وما اشبه ذلك ويكون اكثره حول الكيف وذلك ينظر من جهة ما يتكمم وعوارضه ولذلك كثيرا ما يشتركان في المسائل لكن احدهما يعطي برهان اللم والآخر برهان الان او احدهما يعطي برهانا عن علة فاعلية والآخر برهان الان او احدهما يعطي برهانا عن علة فاعلية والآخر عن علة صورية واما المختلفة في المرتبة وبعضها في بعض فمثل المخروطات في الهندسة لان المخروطات ينظر في نوع موضوع الهندسة واما المختلفة في المرتبة وبعضها تحت بعض فلا يخلو من ان يكون العالي ليس موضوعه بالحقيقة جنسا لموضوع السافل بل هو كالجنس لعمومه وان كان لا على نحو عموم الجنس ولو كان على نحو عموم الجنس لم يمتنع ان يكون السافل نوعا منه كالمخروطات من الهندسة وهذا مثل العلوم الجزئية تحت الفلسفة الاولى التي موضوعها الموجود المطلق بما هو موجود مطلق واما ان يكون العالي جنسا لموضوع الاسفل ولكن لم يؤخذ الاسفل من جهة ما هو نوع للاعلى مطلقا بل قرن به عرض واخذ مع ذلك العرض موضوعا ونظر في اعراضه الذاتية من جهة ما هو كذلك كالنظر في الاكر المتحركة تحت علم الهندسة ومثل النظر في المناظر لان موضوعات المناظر خطوط عرض لها ان فرضت متصلة بحدقة قد نفذت في مشف فاتصلت باطراف جرم

كان الموضوع من علم والعرض من علم آخر لكن البحث عنه يكون من جهة ما له ذلك العرض الذي هو له غريب والموضوع آخر وذلك مثل الموسيقى
الذي موضوعه النغم وهو من عوارض غريبة هو ذاتي لموضوع آخر أعني المناسبة العددية فهو لذلك تحت العدد لا تحت العلم الطبيعي
فصل في تعاون العلوم ربما كان ما هو مسئلة في علم مقدمة في علم آخر فالعلم الذي فيه المسئلة معين للعلم الذي فيه المقدمة
وهذا على وجوه ثلثة أحدها أن يكون أحد العلمين تحت الآخر فتستفيد العلم السافل مباديه من العالي مثل الموسيقى من العدد والطب من الطبيعي
والعلوم كلها من الفلسفة الأولى والثاني أن يكون العلمان متشاركين في الموضوع كالطبيعي والنجومي في جرم الكل فأحدهما ينظر في جوهره كالطبيعي
كالطبيعي والآخر في عوارضه كالنجومي فالناظر في جوهر الموضوع تفيد الآخر المبادي مثل استفادة المنجم من الطبيعي أن الحركة
الفلكية يجب أن يكون مستديرة والثالث أن يكون العلمان مشتركين في الجنس وأحدهما ينظر في نوع أبسط كالحساب والآخر في نوع أكثر تركيبا
كالهندسة فإن الناظر في الأبسط يفيد الآخر مبادي كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عاشرة أقليدس
فصل البرهان قد يعطي الآخر المبدأ على نحو ما ذكرناه وقد يعطي كما يعطى البرهان على المخروط البصري في المناظر برهان هندسي لوجود
المخروط من الإضافة إلى البصر لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لأن الحد الأوسط يكون من العلم الآخر وحده الأصغر من
ذلك العلم في اشتراك العلوم في المسائل اشتراك العلوم في المسائل تارة قد يقع على ما قلناه وتارة يقع بين علم عال وبين علم سافل
وكل واحد يعطي برهان لم مثل أن يكون بعض العلل في العلم العالي مثل العلل المفارقة للأجسام الطبيعية وبعضها في العلم السافل مثل العلل
المقارنة لها كالهيولى والصورة وإذا أعطي البرهان من العلل المقارنة كان من العلم السافل وإن أعطي من العلل المفارقة كان من
العلم العالي **فصل البرهان يعطي اليقين الدائم** وليس في شيء من الفاسدات عقد دائم لأن المقدمات الصغرى
في القياسات على الفاسدات لا يكون دائمة الصدق ولا يكون برهانية فبين أنه لا برهان عليها ولا حد فأما مستوضح أن البرهان
والحد متشاركان في الأجزاء فما لا برهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد وإنما يتميز بالعوارض الغير المتقومة فأما المقومات فمشتركة
لها **فصل التي عليها مبنى البراهين** وهي الموضوعات فيجب أن يعطي حدودها وهليتها إن كانت خفية الحد وكالنقطة
والوحدة وتسلم وجودها تسليم مقدمة هي مبدأ أو موضوع أو مصادرة وأما المطلوبات وهي العوارض الذاتية فإن كانت
خفية الحد فأعطي حدودها مثل الأصم والمنطق وما أشبه ذلك وأما وجودها للموضوعات فيوقف إلى أن يتبين في البيان البرهاني
وأما المبادي فيجب أن تسلم تسليما وتوضع وضعا من جهة الهل **فصل في علم واحد** يمكن على وجهين أحدهما
أن يكون أحد القياسين قد أعطي علة بعيدة وقد بقي بعدها بحث بلم فيكون إعطاء اللم مستكملا بعد وقد يكون هذا في المطالب
لكن تضع العلة في أن فلانا مات لأنه انسدت مساماته لا لأنه عفن خلطه وقد يكون في السالب لكن تضع العلة في جواب من سأل لم
الحائط لم لا يتنفس أنه ليس بحيوان لا لأنه ليس بذي رئة وهو الجواب الصواب فإن وجود الرئة علة مماسة للتنفس وسلبها سلب التنفس

والوجه الثاني ان يكون احد القياسين فيه علة دون الآخر وذلك مثل قياس من يقول ان الكواكب الثابتة بعيدة جدا لانها
تلمع وكل منير يلمع فهو بعيد جدا ثم يقول ان الكواكب المتحيرة قريبة وكل قريب جدا فانه لا يلمع فالمتحيرات لا تلمع

فصل

اما الممكنات الاكثرية فلها لا محالة علل اكثرية اذا جعلت حدودا وسطى اوقعت علما وظنا مكتسبا غالبا اما العلم فبان النتيجة اكثرية
وذلك يقيني واما الظن فبانها تكون لان الامر اذا صح ان له علة اكثرية توقع كونه وهذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعلة
استحصاف البشرة ومادة البخار واما الاكثريات ففيها ضرب من فيه علة لذلك تميز وجودها عن وجود نقايضها وقد عرف ذلك في
الكتب المفصلة واما الاتفاقيات فقد يمكن ان يبرهن عليها من جهة انها اتفاقية وانها داخلة في جملة الامكان ولا برهان عليها
من جهة انها تكون او لا تكون البتة والا لرجح ذلك الطرف وصار اكثريا

فصل لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان

لانه لا يخلو اما ان يكون حد الاوسط مساو للطرفين لان الحد والمحدود متساويان وذلك الاوسط لا يخلو اما ان يكون حدا آخر او يكون
رسما وخاصة واما الحد الآخر فالسؤال في اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث فالامر ذاهب الى غير النهاية وان اكتسب لا بحد ثالث
بل بالحد الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه آخر غير البرهان فلم لا يكتسب الحد الاول به وعلى انه لا يجوز ان يكون لشيء واحد حدان تامان على ما
نوضح بعد وان كانت الواسطة غير حد فكيف صار ليس كما اعرف وجود المحدود من الامر الذاتي المقوم له وهو الحد حتى يكتسب والثاني
فهل يكون الحد انما حمل في الكبرى على الاوسط على انه محمول مطلق او على انه حد له فان حمل على الاوسط على انه محمول مطلق انتج انه محمول
على الاصغر فقط ولم يعرف من ذلك انه حده ولم يكن الى ذلك القياس حاجة فانا قد بينا ان حمل الحد واجزائه على المحدود مما لا يحتاج
فيه الى برهان وان حمل على انه حد للاوسط فهو كاذب فانه ليس حد النوع هو بعينه حد خاصته فليس حد الانسان هو بعينه حد خاصته فليس
حد الانسان هو بعينه حد الضحاك الا ان يقول قايل انه حمل على الاوسط فهذا حده فان هذا ايضا كاذب فان الباكي والخجل وساير
الخواص والفصول المساوية يحمل عليها الخاصة وليس حد النوع حدا لها فان قيل انه يحمل على الاوسط على انه حد ما هو موضوع الاوسط وحقيقتها
وضع النوع لخواصه فيكون قد اخذ المطلوب في بيان نفسه فانه لو كان هذا معلوما لما احتيج الى البرهان والحد لا يكتسب بالقسمة فان القسمة تضع
اقساما ولا يحمل من الاقسام شيئا بعينه الا ان يوضع وضعا من غير ان يكون للقسمة فيه مدخل واما استثناء نقيض قسم ليبقى القسم الآخر
في الحد فهو ابانة الشيء بما هو مثله او اخفى منه فانك اذا قلت لكن ليس الانسان غير ناطق فهو اذا ناطق لم تكن اخذت في الاستثناء شيئا
اعرف من النتيجة والنتيجة فان الحد لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محدود ضد ولا ايضا حد احد الضدين اولى بذلك من حد الضد الآخر
ولانك ان استقريت ان الحد حد لكل شخص حتى تجعله حدا للنوع فقد كذبت وان قلت ان الحد محمول على كل شخص من غير زيادة فليس
يوجب هذا ان يكون حدا للنوع وان قلت ان الحد حد للنوع كل واحد من تلك الاشخاص فقد صادرت على المطلوب الاول فلم يبق
اذا للاستقراء وجه في اكتساب الحد لكن الحد يقتنص بالتركيب وذلك بان تعمد الى الاشخاص التي لا تنقسم وتنظر من اي جنس هو من

العشرة التي سنذكرها فيأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي في ذلك الجنس او في الشيء الذي تقوم لها كالجنس وتجمع العدة منها بعد
ان تعرف ايها ادل لا بها اشمل الجنس فانه يكون اولا للحيوان ثم للمنطقي وايضا شمل الجسم فانه اولا للحيوان ثم للناطق وتحرى ان لا يكون
في المجموع شيء مكرر وتحرز لا تشعر كما تقول ذو جسم نفس حساس ثم تقول منها حيوان فيكون الحيوان مكررا تارة بالتفصيل والحد
وتارة بالاجمال والتسمية فاذا جمعتها هذه المحمولات ووجدتها منها شيئا مساويا للمحدود من وجهين اثنين فهو الحد اما احد الوجهين
فالمساواة في الحمل اعني ان يكون كل ما يحمل عليه منها هذا الحمل فانه ذاك وكل ما هو ذاك فيحمل عليه هذا الحمل والثاني المساواة في المعنى
وهو ان يكون دالا على كمال حقيقة ذاته لا يشذ منها شيء فان كثيرا مما يتميز بالذات يكون قد اخل ببعض الاجناس او ببعض الفصول
فيكون مساويا في الحمل ولا يكون مساويا في المعنى كقولك في حد الانسان انه جسم ناطق مائت مثلا فان هذا ليس بحد حقيقي بل هو ناقص
لان الجسم القريب عنه موضوع فيه اذ قولك في حد الحيوان انه جسم ذو نفس حساس من غير ان يقول متحرك بالارادة فان هذا مساو
في الحمل وناقص في المعنى ولا يلتفت في الحد الى ان يكون وجيزا بل لا يتم الحد الا بان يشتمل على الايجاز ما لم يوضع فيه الجنس القريب باسمه
او بحده ان لم يوجد له اسم فيكون اشتمل على المهية المشتركة ثم يؤتى بعده بجميع الفصول الذاتية وان كانت الفا وكان [illegible]
منها كفاية في التمييز فانك اذا تركت بعض الفصول فقد تركت بعض الذات والحد ان للذات وبيان له فيجب ان يقوم الحد في
النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة بتمامها في نفس ان تميز ايضا المحدود والحكماء لا يطلبون في الحدود التمييز
وان لحقها التمييز بل يطلبون تحقيق ذات الشيء ومهيته ولذلك فلا حد بالحقيقة لما لا وجود له وانما ذلك قول الشارح للاسم
ولذلك ما خذ الفيلسوف على حده بانه قول دال على المهية ولم يقل قول وجيز مميز كما من عادة المحدثين ان يقولوا ولهذا
ما ذم تحديد من اخذ في تحديده العنصر وحده فقط كالطبيعيين في تحديدهم الغضب بانه غليان دم القلب والصورة فقط
كالجدليين في تحديدهم الغضب بانه شهوة الانتقام لا لانهما لم يتميزا بل لانهما لم توفيا كمال المهية بل قد امر بان يحد من كليهما
مجموعين وان لا يخل بذكر سبب ذاتي في التحديد فعلى هذا يجب ان يقتنص الحدود للانواع واما للاجناس فان يؤخذ الفصول التي
تخص الانواع فيحذف فما بقي ان كان اسما مفردا فصل باعتبار المحمولات وان كان مؤلفا فهو الحد والقسمة ايضا معينة في
الحد اذا كانت بالذاتيات فكانت القسمة للاعم قسمة من طريق ما هو فان قسم الحيوان الى ذي الرجلين وكثير الارجل ليست قسمة
له من طريق ما هو حيوان بل من طريق ما هو ماش فانه لكونه ماشيا استعد لهذه القسمة لا لكونه حيوانا فان الطبيعة الحيوانية لا تكفي
لهذا الاستعداد او لا ما لم يحصل لها طبيعة المشي فلو كان الحيوان غير ماش لم يستعد لهذه القسمة البتة فاذا فعلت فاحفظ
الترتيب ويجب ان يراعى شرطا ثالثا وهو ان لا تقف في الوسط بل تقسم وتقسم حتى ينتهي الى الذاتيات التي اذا قسمتها
وقعت في عرضيات او اشخاص فان القسمة من الجواهر اذا انتهت الى الانسان وقفت ولم تقسم بعد بالذاتيات وبعد

ذلك اما ان ينقسم الشي الى الاشخاص او الى فصول عرضية كالكاتب والامي والمحرق والغاضب وغير ذلك واما هذه
الاجناس العشرة فمنها الجواهر وهو كل ما وجود ذاته ليس في موضوع اي في محل قريب قائم بنفسه دونه بالفعل لا
بتقويمه ومنها الكم وهو الشي الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزي وهو اما ان يكون متصلا
اذ يوجد لاجزائه بالقوة حد مشترك يتلاقى عنده ويتحد به كالنقطة للخط واما ان يكون منفصلا لا يوجد لاجزائه ذلك لا بالقوة
ولا بالفعل كالعدد والمتصل قد يكون ذا وضع وقد يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذي يوجد لاجزائه اتصال مع ثبات
وامكان ان يشار الى كل واحد منها انه اين هو من الاخر فمن ذلك ما يقبل القسمة في جهة واحدة وهو الخط ومنه ما يقبل في
جهتين متقاطعتين على قوايم وهو السطح ومنه ما يقبل في ثلث جهات قائم بعضها على بعض وهو الجسم والمكان ايضا ذو
وضع لانه السطح الباطن من الحاوي واما الزمان فهو مقدار الحركة الا انه ليس له وضع اذ لا يوجد اجزاؤه معا وان كان له اتصال
اذ ماضيه ومستقبله يتحدان بطرف هو الان واما العدد فهو بالحقيقة الكم المنفصل ومن المقولات العشرة الاضافة وهو
المعنى الذي وجوده بالقياس الى شي آخر وليس له وجود غيره مثل الابوة بالقياس الى البنوة لا كالاب فان له وجودا يخصه كالانسانية
واما الكيف فهو كل هيئة قارة في جسم لا يوجب اعتبار وجوده فيه نسبة للجسم الى خارج ولا نسبة واقعة في اجزائه ولا باعتبار الجملة اعتبارا
ان يكون به ذا جزء مثل البياض والباطن والسواد وهو اما ان يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع بالسطح والاستقامة
بالخط والفردية بالعدد وهو اما ان لا يكون مختصا به وغير المختص اما ان يكون محسوسا ينفعل عنه الحواس ويوجد بانفعال المزاج عاجلا
فان استحكم منه مثل صفرة الذهب وحلاوة العسل سمي كيفيات انفعاليات سريع الزوال منه وان كان كيفية بالحقيقة فلا يسمى
كيفية بل انفعالات لسرعة استحالتها مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل ومنها ما لا يكون محسوسا فاما ان يكون استعدادا
انما يتصور في النفس بالقياس الى كمالات فان كان استعدادا للمقاومة واما بالانفعال سمي قوة طبيعية كالمصاحة والصلابة
وان كان استعداد السرعة الاذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل الممراضية واللين واما ان يكون بالنسبة الى انفسها
كمالات لا يتصور انها استعدادات لكمالات اخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذواتها فما كان منها ثابتا يسمى ملكة مثل
العلم والصحة وما كان سريع الزوال يسمى حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح وفرق بين الصحة والمصحاحية فان المصحاح
قد لا يكون صحيحا والممراض قد يكون صحيحا ومن جملة العشرة الاين وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه ككون زيد
في السوق ومتى وهو كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه مثل كون هذا الامر امس والوضع وهو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه
بعضها الى بعض نسبة في الانحراف والموازاة والجهات واجزاء المكان ان كان في مكان مثل القيام والقعود و
هو في المعنيين غير الوضع المذكور في باب الكم والملك وله حصة ويشبه ان يكون كون الجوهر في جوهر آخر مثل

وينفعل بانفعاله مثل التلبس والتسلح والتنعل وهو نسبة الجوهر الى امر موجود في غيره غير مادة الذات بل لا يزال ان يتجدد ويتصرم
كالتسخين والتبريد والانفعال وهو نسبة الجوهر الى حالة فيه بهذه الصفة مثل التسخن والتقطع فيشاركه الحد والبرهان اما كما لا يطلب
العلة بلم الا بعد مطلب هل كذلك لا يطلب ما الحقيقية الا بعد مطلب هل وعن كل واحد منهما جواب لكن الحقيقي في السؤال عن لم
هو الجواب بالعلة الذاتية وايضا فان العلة الذاتية مقومة للشيء فهو اذا داخلة في الحد وفي جواب ما هو فيتفق اذا الحد
في الجوابين مثاله لم انكسف القمر فنقول لانه توسط بينه وبين الشمس الارض فانمحى نوره ثم نقول ما كسوف القمر فنقول انمحا
نور القمر بتوسط الارض لكن هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حدا داخلا في البرهان بل حدين اي لا يكون جزءا
من مقدمة البرهان بل جزئين فانه انما يحمل منهما على الموضوع في البرهان اولا وهو الحد الاوسط يكون في الحد محمولا بعد الاول والذي
يحمل في البرهان ثانيا يكون في الحد محمولا اولا لانك تقول في البرهان ان القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس وكل مستضيء من
الشمس توسط بينهما الارض فانه ينمحي ضوءه فينتج ان القمر ينمحي ضوءه ثم نقول والمنمحي ضوءه منكسف فالقمر اذا منكسف فاذا
حدت التوسط ثم الانمحاق في الحد التام يورد اولا الانمحاء ثم التوسط لانك تقول ان انكساف القمر هو انمحاء ضوءه لتوسط
الارض فان جعلت كل واحد من توسط الارض وانمحاء ضوء القمر حدا اذا اتفق ان كان مميزا وكان حدا تاما او لم
يكن تاما سمي الذي يكون منهما الحد الاوسط في القياس حدا هو مبدأ برهان كما تقول في مثال آخر ان الرعد صوت انطفاء النار
في الغمام والغضب شهوة الانتقام ويسمى الذي يكون منهما حدا اكبر حدا هو نتيجة البرهان كقولك ان الكسوف انمحاء من ضوء
القمر والغضب غليان دم القلب وهذا انما يتفق اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فان اقتصر على الجزء العلة كتوسط
الارض كان الحد يسمى مبدأ برهان وان اقتصر على الجزء كالانمحاء كان الحد يسمى نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما مع
الجنس والحد يقع بالتشكيك على خمسة اشياء فان كان وجود الشيء ومن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم ولا تعتبر به وجود الشيء
فان كان وجود الشيء مشكلا اخذ الحد اولا على انه شارح للاسم كتحديد المثلث المتساوي الاضلاع في افتتاح كتاب اقليدس
اذا صح للشيء وجود علم ان الحد لم يكن بحسب الاسم فقط او يقال حد لما كان بحسب الذات فمنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو
مبدأ برهان ومنه ما هو حد تام مجتمع فيهما ومنه ما هو حد للامور لا علل لها ولا اسباب او اسبابها وعللها غير داخل في جواهرها
مثل تحديد النقطة والوحدة والحد وما اشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة برهان ولا تركب

فصل العلل الاربع وتوسطها في البراهين

ويقع علة للفاعل ومبدأ الحركة مثل النجار للكرسي والاب للصبي ويقال
علة للمادة وما يحتاج ان يكون حتى يتقبل ماهية الشيء مثل الخشب ودم الطمث ويقع علة للصورة في كل شيء يكون فاذا ما لم يقترن
الصورة بالمادة لم يتكون الشيء ويقع علة للغاية وللشيء الذي لاجله الشيء مثل السكنى للبيت وكل واحد من هذه اما قريبة

كالعفونة للحمى واما بعيدة كالسدة واما بالقوة واما بالفعل واما خاصة كالبناء للبيت واما عامة كالصانع له واما بالذات
مثل السقمونيا بذاته واما بالعرض مثل السقمونيا يبرد لانه يزيل المسخن اعنى الصفراء وشرب الماء البارد يسخن لانه يجمع المسخن واما
يجب ان يعطى فى البراهين العلة التى بالذات الخاصة القريبة التى بالفعل حتى ينقطع سؤال لم والا فهو بعد ثابت والعلل
الاربعة قد تقع حدودا وسطى فى البراهين لانتاج قضايا محمولاتها اعراض ذاتية واما العلل الفاعلية والقابلية فلا يجب
من وضعها وضع المعلول واثباته ما لم يقترن بذلك ما يدل على صيرورتها علة بالفعل مثل اقتران انفعال الافيون من الحرارة
الغريزية التى هى فى الابدان بالقوة المبردة التى فيه فانه يحدث عن قوة التبريد وذلك يجد فى كثير من المواد ولكن كثير من
الامور الطبيعية يلزم من اقتران موادها بعواملها ان يوجب المعلول ثم بل فى اكثرها وكثير منها لا يوجد مادتها على الطباع التى
يجب ان يوجد الكاين كنطفة الانسان وكانه لا فرق بين القسمين وهذه الشرط لا يمنع ان يكون لغاية كما سيتضح بعد فى
العلوم فلا يمتنع اذا استعمال الغاية فى براهينها وفى براهين ما لم يكن كذا من الكائنات غير الطبيعية لا مانع من استعمال الغا
بل لابد منها فيجب ان يكون المعلول انما يجب باجتماع الفاعل والقابل معا فان الواحد منها لا يكون يكفى حدا اوسط ما لم يجتمعا معا فلا
لم كانت الاسنان الطواحين عريضة فنقول لان المادة كانت ثابتة الاستعداد لذلك الفاعل التام القوة وقد علا
وتقول ايضا الاضراس اريد منها الطحن وكل ما يراد منها الطحن يعرض واما الصورة المادية فلا يحتاج الى شرط فى ادخاله حدا
اوسطا كما تقول لم هذا الجسم يحترق فنقول لانه لو وصول صورة نارية وكان الغاية فى اكثر الامر بعينه الشىء المتحدد دون الآن وقد
يجتمع فى الشىء علل فوق واحدة وحتى الاربعة كلها وقد يكون لبعض الاشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا يدخل فى حد
التعليمات لا ابراهينها علة مادية وقد قلنا فى العلل ودخولها فى البراهين واما دخولها فى الحدود فلما اوضحنا ان العلل الذاتية
مقومة واذا كان للشىء علة مساوية او اعم فكانت ذاتية فدخولها ظ واما العلل التى هى اخص من الشىء مثل ان للحمى عللا كالعفونة
وكالحركة العنيفة للمزوج او اشتعال من غير عفونة وللصوت ايضا انطفاء نار وانكسار قمقمة ووقوع بعض لا وما اشبه ذلك
فليس شىء منها داخل فى الحد وقد دخل فى البرهان واما فى الحد فيطلب الشىء الجامع لها ان وجد مثل القرع المقاوم يجمع ذلك ويكون
هو العلة التى تدخل فى الحد حدا واما العلل الخاصة فلحدود انواع الشىء مثل انطفاء النار لحد الرعد لا الصوت المطلق وحده كمن
الشىء يجمع علله الاربع ان كانت له وكانت ذاتية كمن يحد القدوم بانه آلة صناعية من حديد شكلها كذا ليقطع به الخشب
نحتا فالآلة جنس والصناعية يدل على المبدأ الفاعل والشكل يدل على الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة وفى هذا الباب
كلام طويل لا يليق بالمختصرات فصل واعلم ان فى الكائنات امورا بعضها علل لبعض فى الحد وكذلك الغايات
التى تكون منها تدور مثل انه لم كانت السحاب فيقال لانه كان بخارا فيقال لم كان بخارا فيقال لان الارض كانت ندية

وفصل فيها الى فقيل لم كانت الارض ندية فقيل لانه كان مطر فقيل لم كان مطر فقيل لانه كان سحاب فينتج من هذا انه كان سحاب
ومن اوساط انه كان سحاب وان كانت هناك وسائط اخرى لكن لا فرق في البرهان الا ان يبين ان يكون حد قد وقع مكررا
بلا واسطة بين طرفي تكراره او وقع مكررا وبين طرفي تكراره وسائط ولكن المثال الذي اوردناه ليس في الحقيقة دورا لان السحاب
الواقع حدا اكبر والسحاب الواقع حدا اوسط ليس واحدا بالذات بل بالنوع وليس هذا انما يجعل القياس دورا لان الدور
هو ان يأخذ الشيء في بيان نفسه لا ان يأخذ مساويه في النوع في بيانه وهو غيره بالذات

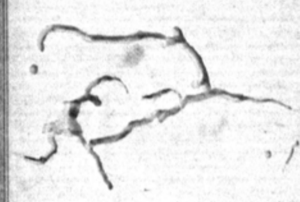
فصل في العلل

التي هي اخص او يكون حدودا وسطى في البرهان وهو مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد او عن انعقاد البخار
والزلزلة عن حدوث ريح او عن انحطاط اعالي وهدة او انه قائم سيل في باطن الارض والرعد عن ريح وعن انطفاء دخان
ناري والحمى عن عفونة الاخلاط وعن حرارة روح بلا عفونة فقد يمكن ان يجتمع لهذه العلل الخاصة معنى عام يكون محمولا عليها فيكون
له ذلك اقرب من المعلول ويكون علة المساوية له وقد لا يجتمع لانه يذهب الامر في ذلك الى غير النهاية لكن لا تقف عند عام
لا واسطة بينه وبين تلك الخواص ومعلوم انه لا يمكن ان يوجد علة مساوية للحد الاكبر مما كان من العلل الخاصة لا يوجد بينها وبين
الحد الاكبر ما هو اعم منها ومساو للاكبر فلا يمكن ان يجعل حدودا وسطى للموضوعات لما اخص ايضا من الاكبر ولا يكون علل حد
الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده للاصغر الاخص فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل حمى هذا الانسان او حمى صاحب
حمى الغب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل لما هو تحت النوع من شخص او دونه وما كان يوجد له معنى عام فان حمل
الاكبر على الحدود الوسطى التي هي اخص لا يكون اولا ولكن بتوسط العام مثل ان هذه الشجرة تنتثر ورقها وهي تينة واخرى
وهي جوز واخرى وهي كرم ويكون العلة لانتثار الورق جمود رطوبتها وانفشاشها ولكن ليس لهذه الاوسط الخاصة
التي هي تينة وجوز وكرم اولا ولكن لعريض الورق والتينة والجوز والكرم عريض الاوراق بلا واسطة واما انها تجمد رطوبتها
او تنفش رطوبتها فليس لانها تينة وجوز وكرم بلا واسطة بل لانها عريضة الاوراق وهي تنتثر ورقها لانها كذلك ولا لعريض
الورق ولكن لانفشاش الرطوبة او جمودها فقد بان ان ينعكس الحد الاوسط العلة على الاكبر المتبع واين لا ينعكس في الظن والعلم
والعقل والذكاء والذهن والحدس الظن الحق هو رأي في شيء انه كذا ويمكن ان لا يكون كذا والعلم اعتقاد بان الشيء كذا او
انه لا يمكن ان لا يكون كذا والعلم اعتقاد بان الشيء كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا بواسطة توجب ان الشيء كذلك في ذاته وقد يقال
لتصور الماهية بتحديد والعقل اعتقاد بان الشيء كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادي الاول للبراهين
وقد يقال لتصور الماهية بذاتها بلا تحديد كتصور المبادي الاول للحدود والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب العلم والذكاء قوة استعداد
للحدس والحدس حركة الى اصابة الحد الاوسط اذا وضع المطلوب او اصابة الحد الاكبر اذا اصيب الاوسط وبالجملة سرعة انتقال من معلوم

نوع م



الى مجهول لكن نرى شكل استنارة القمر عند احوال قربه وبعده عن الشمس نحدس انه يستنير من الشمس والحس انما يدرك الجزئيات
الشخصية والذكر والخيال يحفظان ما يورده الحس من الشخصية واما الخيال فيحفظ الصورة واما الذكر فيحفظ المعنى الماخوذ معه
واذا تكرر الحس كان ذكرا واذا تكرر الذكر كان تجربة وقد قيل في الحسيات والتجربيات ما فيه كفاية في مثل هذا الكلام والفكر حركة
ذهن الانسان نحو المبادي ليصير فيها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بغير روية والحكمة خروج
نفس الانسان الى كمالها الممكن في حدي العمل والعلم اما جانب العلم فانه يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا
كما هي واما في جانب العمل فان يكون قد يحصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة والملكة الفاضلة والفكر العقلي ينال الكليات
مجردة والحس والخيال والذكر ينال الجزئيات فان الحس لا ينال الانسان المعقول شيئا كثيرين وكذلك الخيال لكن اي صورة احضرتها
في التخيل او في الحس الانساني لم يمكنك الا ان تشرك فيها ساير الصور الجزئية الشخصية لان ما يرتسم في الحس والخيال يكون مع عوارض
من الكم والكيف والاين والوضع غير ضرورية في الانسانية لا مساوية لها والكليات من التصديقات والتصورات الاوايل فيقع
فيها غير مدركة بالحس ولا بالتخيل ولا ايقع عليها الا حدسا او تجربة لكنهما معاونان للعقل اما من جهة التصور فلان الحس يعرض
على الخيال الصور المختلطة والخيال على العقل ثم العقل يفعل فيها التمييز والتجريد وياخذ كل واحد من المعاني مفردا ويرتب الاخص
والاعم والذاتي والعرضي فيرتسم في العقل المبادي الاولى بالتصور ثم يركب منها الحدود واما من جهة التصديق فقد يعين الحس و
الخيال بالتجربة وبالحدس وقد يعين بالاستقراء والفرق بين الاستقراء والتجربة معلوم والاستقراء اما على سبيل الاحتجاج واما
على سبيل التنبيه لمن يستقرى الجزئيات امورا احكامها بينة الصدق الا ان بالنفس عنها غفلة وقد يعين على سبيل العرض بان
يعين اولا في اعطاء المتصورات ثم المتصورات بالمفتاح ايجابات وسلب فيلوح للعقل ما يجب ان يصدق به بذاته ويلوح له القياس
فيما يجب ان يكتسب التصديق واما ساير العلوم فانما يعد الاوليات فيستفاد اما بتجربة او بالوسط اذا كان نفس تاليف البسايط
لا يقتضي التصديق فيكون العلوم المكتسبة يسبقها شيئان احدهما عدم التصور الثاني عدم الوسط والاول لا يسبقه قبل ان يعلم الا عدم
التصور فقط **فصل** فيه تنبيه على مواضع يجب ان يراعى في الحدود حتى لا يقع فيما يجب مراعاته في الحدود باغفالها
سهو فمن ذلك ما يقع في جانب الجنس ومنه ما يقع في جانب الفصل ومنه ما هو مشترك فمن المشترك ما هو ايضا مشترك للحد
الناقص والرسم فمن الخطاء في الجنس ان يوضع الفصل مكانه كقول القايل ان العشق افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة ومن
ذلك ان يوضع المادة مكان الجنس كقولهم للكرسي انه خشب يجلس عليه وللسيف انه حديد يقطع به فان هذين قد اخذ فيهما المادة
مكان الجنس ومن ذلك ان يوخذ الهيولى مكان الجنس كقولهم للرماد انه خشب محترق ومن ذلك اخذهم الجزء مكان الجنس للكل
كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وقد ورد في التعليم الاول امثلة اخرى وهو قولهم ان الحيوان جسم ذو نفس وفي كفيتي ذلك



بحث دقيق ومن ذلك ان يوضع الملكة مكان القوة والقوة مكان الملكة فذلك في الاجناس المقدمة في اجزاء الحدود كقولهم
ان العفيف هو الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية اذ الفاجر يقوى عليه ولا يفعل فقد وضع اذ القوة مكان الملكة
لاشتباه الملكة بالقوة لان الملكة قوة ثابتة وكقولهم ان القادر على الظلم هو الذي من شانه وطبعه النزوع الى انتزاع ما ليس من
غيره فقد وضع الملكة مكان القوة لان القادر على الظلم قد يكون حادلا ولا لا ظلم ولا يكون طباعه هكذا ومن ذلك ان يوخذ استعارة
او شبيها كقول القايل ان الفهم موافقة وان النفس عدد ومن ذلك ان تضع شيئا من اللوازم مكان الاجناس كالواحد والموجود
ومن ذلك ان تضع النوع مكان الجنس كقولك ان الشره ظلم الناس والظلم نوع من الشر واما من جهة ان الفصل فان ياخذ
اللوازم مكان الذاتيات وان تاخذ الجنس مكان الفصل وان يجعل الانفعالات فصولا والانفعالات اذا اشتدت
بطل الشي والفصول اذا اشتدت ثبت الشي وقوي وان تاخذ الاعراض فصولا للجواهر وان تاخذ فصول الكيف
غير الكيف وفصول المضاف غير المضاف الا اليه الا اضافة واما القوانين المشتركة فمثل ان يعرف الشي بما هو اخفى
منه كمن حد النار بانها جسم شبيه بالنفس والنفس اخفى من النار ومثل ان تحد الشي بما هو مساو له في المعرفة او متاخر عنه
في المعرفة مثال المساوي في المعرفة قولهم العدد كثرة من الاحاد والعدد والكثرة شي واحد فهذا قد اخذ نفس الشي في حده
ومن هذا الباب ان ياخذ الضد في حد الضد كقولهم الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد ثم يقولون ان الفرد عدد ينقص عن الزوج وكذلك
اذا اخذ المضاف في حد المضاف اليه كافعل فرفوريوس اذ جاء انه يجب ان ياخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد الجنس ولم يدر ما في ذلك
من الغلط وما ظنه ذلك من السهو وما عن الاضطرار الى ذلك من السند وحده وما في تفهم حقيقة حد الذي استعمله على الوجه الواجب من البعد
من اعتراض اورده من شبهه واما المتقابلات بحسب الملكة والعدم فلا بد من ان ياخذ الموجب والملكة في حدهما من غير عكس واما الذي
ياخذ المتاخر في حد الشي كقولهم كوكب يطلع نهارا ثم النهار لا يمكن ان يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكذلك التحديد المشهور
للكمية بانها قابلة للمساوات وغير المساوات بانها قابلة للمشابهة وغير المشابهة فهذا وما اشبهه من المغالط الصارفة عن الاصابة
في الحدود **فصل في ابانة المغالط** المغلطة للباحث نقول ان افعال السوفسطائية اما في القياس المغلط بانتاج الشي
واما في اشيا خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم وترذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والاغراب عليه في اللغة واستعمال ما لا يحتمل
في المغلط وما يجري مجرى ذلك وهي عشرة ولا حاجة بنا الى ذكرها واما الذي في القياس المغلط به انتاج الشي فانا نذكر المغلطات
في القياس فنقول ان هذه المغلطات اما ان تقع في اللفظ واما ان تقع في المعنى واما ان تقع في صورة القياس واما ان تقع
في مادته واما ان يكون غلطا واما ان يكون مغالطة ونحن نعلم انه اذا ترتبت الحدود في القياسية ترتيبا على شكل من الاشكال وكان
هناك اجزاء اول متمايزة اعني الحدود واجزاء ثواني متمايزة اعني المقدمات وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة

وغير المنتجة واعرف منها ان ما يلزم عنه اذا ما حقا فاذا القول الذي لا يلزم عنه من الاشكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا يكون
هناك الاجزاء الاولى والاجزاء الثواني متمايزة واما ان لا يكون المقدمة صادقة واما ان لا يكون احرف منه فالاولى فهو
ان لا يكون تاليفه من قياس جازم اذ يكون من جازم واحد فقط او يكون من جازم فوق واحدة الا انها عديمة الاشتراك الذي ينبغي
وذلك على وجهين اما ان يكون عدمها للاشتراك في الحقيقة والنظر جميعا واما ان يكون في الحقيقة فقط ولها في النظر اشتراك فان
كان لها في النظر اشتراك فهناك لفظ يفهم منه معان فوق واحدة فيكون اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه واذا كان بحسب بساطته
فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق به من بعض كالعين الواقع على المطر والة البصر والدينار و
جملة ذلك ما قد يسمى لفظا مشككا وهو المتناول للشيء وضده كالجلل والناهل واما ان يكون لفظا متشابها وهو الواقع على عدة متشابهة
الصورة مختلفها في الحقيقة لا بكا وتوقف على تخالفها كالناطق الواقع على الانسان والفلك والملك والحي الواقع على الاله والنبات
وكل ما له يد وحركة في جوهره واما لفظا منقولا وهو الواقع على عدة بمعان عدة ولكن وقوعها على احدها اقدم على ان المتاخر به يسمى على
الحقيقة كلفظ المنافق والفاسق والكافر ولفظ الصوم والصلوة واما لفظا مستعارا وهو الذي ياخذ للشيء من غيره من
غير ان ينقل في اللغة فيجعل اسما له على الحقيقة وان كان في الحال يراد به معناه كقول القائل ان الارض ام البشر واما لفظا مجازا وهو
الذي يطلق في النطق على الشيء المطلق به على نية الحقيقة غيره كقول القائل سل القرية اي اهلها وربما كان اللفظ المشترك لا بسبب
هذه الاحوال في جوهره بل في صيغته واحواله كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول والذكر والانثى وما جرى مجراه ولهذا الجنس
بعض ضعفاء المنطق ان الهيولى الاولى يستحيل ان يتم انها تفعل فعلا ما لانها قابلة للتاثير والقبول فحسب واما الذي يكون بحسب التركيب
فقد يكون للاشتباه في حروف النسق الى اشياء مختلفة كقول القائل كلما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هي ههنا يعطف على كلما وعلى الحكيم
وبحسب ذلك يختلف المعنى وقد يكون لتغيير الترتيب الواجب وقد يكون لمواضع الوقف والابتداء وقد يكون للاشتباه في حروف
النسق انفسها ودلالتها على معاني عدة في النسق ولهذا قد يصدق الشيء مجتمعا فيظن انه قد يصدق مفردا فيقال ان الخمسة زوج و
فرد معا اذ هي ثلثة واثنان لا ان الخمسة زوج والخمسة فرد والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل على جميع الاجزاء وقد يدل
على جميع الصفات وقد يصدق الشيء متفرقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب ويكون جاهلا في الطب وزيد بصير ويكون
شك في الخياطة فاذا قيل زيد طبيب بصير اوهم الغلط للاشتباه الحال بين اشتراط البصر في الطب بحسب اللفظ وبين انفراده
بصفة زيد واما السبب الثاني وهو عدم التمايز في اجزاء القول القياسي فانه لا يتهيا فيما يكون الاجزاء الاولى فيه بسائط بل فيما
يكون فيه الفاظ مركبة ثم تنقسم قسمين فاما ان يكون اجزاء المحمول والموضوع متمايزة في الوضع ولكن غير متمايزة في الاتساق واما
ان لا يكون متمايزة في الوضع فيكون هناك شيء هو من الموضوع فيوهم انه من المحمول او من المحمول فيوهم انه من الموضوع مثال التمايز



في الوضع دون الاتساق كقول القائل كلما علمه الفيلسوف فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو اذا كالحجر ومثال التغير المتأخر في الوضع
قول القائل الانسان بما هو انسان اما ان يكون ابيض او لا يكون ابيض فقوله بما هو انسان يشك انه جزء من المحمول او من الموضوع
ولا يبعد ان يقع من هذا او اشباهه مغالطات يصعب حلها وقد يعرض هذه المغالطة في جميع انحاء التركيب المتشابه واما الكذب
في المقدمات فلا نجد ان الطبع اذا اذعن للكاذب فانما يذعن بسبب اما لان له نسبة الى الصدق في حال ومن بلغ الى ان يصدق
باي شيء اتفق بلا سبب فقد انخلعت منه الغريزة البشرية فاذا ذلك السبب اما في لفظه واما في معناه والذي في اللفظ فقد
مما سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ توهم التساوي في افتراقهما في كل حكم ومثل اشتراك لفظين في معنى واحد

منهما في كل حكم ومثل اشتراك لفظين في

وافتراقهما في معنى معتبر في لفظه فانه اذا كان كذلك اوهم ذلك ان الحكم في اللفظين واحد وربما كان لاحد اللفظين زيادة
معنى يتغير به الحكم ومثال هذا الخمر والسلافة فان معنى واحدا قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم للسلافة زيادة معنى واما الذي من
جهة المعنى فلا يخلو اما ان يكون الكاذب كاذبا في الكل وهو الذي لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال منه ولا في وقت
من الاوقات واما ان يكون كاذبا في الجزء وهو ان يكون الحكم فيه يصدق على شيء من موضوع وقتا او حالا فان كان كاذبا
في الكل فينبغي ان يكون له شركة مع الصادق في المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا او فصلا او اتفاقا في عرض او اتفاقا
في مساواة النسبة وانت تعلم انه قد يكون شركة عامة فيما سوى الجنس والفصل وانه قد يكون المشترك فيه عارضا كليا للموضوعين
وقد يكون كليا لاحدهما وفي بعض الافراد وقد يكون في بعض كل واحد منهما والذي يصدق لا في الكل فاما ان يكون في بعض الموضوع
فقط او يكون في كل واحد من الموضوع ولكن في وقت دون وقت او يكون في كل وقت لكن بشرطية لا على الاطلاق او يكون
على الاطلاق ولكن بشرطية ما وتلك الشرطية اما ثابتة في القول او شيء غير ثابت في القول فان لم يكن ثابتا فيه فاما ان يكون
افراد افيه واما غير افراد فيه وان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعي واما اتفاقي وفي جميع هذا الايهام العكس فانه
اذا اتفق ان يرى سيال اصفر فكان مرا اعني مرة ثم اتفق ان راى سيال اصفر غيره ظن انه مر وربما كان حلوا كالعسل
وسبب ذلك انه اذا وجد ثالثة مرة ظن ان كل سيال اصفر مرة واما الذي يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة
فهو البيان الذي يكون بالمصادرة على المطلوب الاول في المستقيم وبالمصادرة على نقيض المطلوب في الخلف وقد اشير الى ذلك فيما قد سلف
واما الذي يكون من جهة ان المقدمات ليست باعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التي تساوي النتيجة في المعرفة والجهالة
بها او بالاشياء التي يتاخر عنها في المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الدوري وقد اشير الى ذلك فيما قد سلف فيجتمع من جملة
هذا ان جميع اسباب المغالطة في القياس اما لفظي واما معنوي واللفظي اما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد او اشتراك في هيئته
وشكله او بحسب ما يلحقه من خارج او اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب اللفظ المفرد او لاجل صادق مركبا قد يكون فصل فصل صادقا

الطبيعيات

اولا مثل صادق متفرقا تفاريق فهذه كبت فيظن صادقا واما المعنوي فاما ان يكون بالعرض وهو ان يأخذ ما بالعرض مكان
ما بالذات كما يحق من ان الجزء من الرحى الذي يلي القطب ابطأ حركة واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض في الحمل واما العقم القرينة
واما لايهام عكس اللوازم واما المصادرة على المطلوب الاول واما من اخذ ما ليس بعلة علة فقد اقتصرنا لك من علم المنطق على القدر
فقد عرفناك طريق نيل الصواب وهو القياس البرهاني والحد الحقيقي وطريق التحرز من الخطاء وهو ما عرفناك من المواضع التي
نغلط فيها في المقاييس وفي الحدود ولم نطول المنطق بذكر الامور الخارجة من هذين الغرضين وان كان لا يخلو عن نفع وهي
مثل المواضع الجدلية والامها واستعمالها ومثل المقاييس الخطابية وموادها وكيفية التصرف فيها ومثل الاقاويل الشعرية وموادها
واعراضها فان احببت ان تطلع على تلك ذلك فاطلبه من كتابنا الذي نسمي بالشفاء

فصل المقالة الاولى من الطبيعيات في موضوع هذا العلم

نريد ان نختصر جوامع العلم الطبيعي والعلم الطبيعي صناعة نظرية وكل صناعة نظرية فلها موضوع
من الموجودات او الوهميات تنظر ذلك العلم في لواحقه فللعلم الطبيعي موضوع فيه ينظر وفي لواحقه فموضوعه الاجسام الموجودة
بما هي واقعة في التغير وبما هي موصوفة بانحاء الحركات والسكونات وبعض موضوعات العلم لها مباد واوايل بها يوجد وموضوع
العلم الطبيعي من تلك الجملة وللعلوم ايضا مبادي واوايل من جهة ما يبرهن عليها وهي المقدمات التي تبرهن ذلك العلم ولا تبرهن اما
لبيانها واما لعلوها عن ان تبرهن في ذلك العلم بل انما تبرهن في علم آخر والعلم الطبيعي من تلك الجملة وليس على واحد من اصحاب العلوم
الجزئية اثبات مبادي علمه ولا اثبات صحة المقدمات التي بها يبرهن ذلك العلم بل بيان مبادي العلوم الجزئية على صاحب العلم الكلي
وهو العلم الالهي الناظر فيما بعد الطبيعة وموضوعه الموجود المطلق والمطلوب فيه المبادي العامة واللواحق العامة فليتضح
المبادي الكلية للعلم الطبيعي الذي هو واحد من العلوم الجزئية وضعا

فصل في المبادي التي تتسلمها

الطبيعيين ويبرهن عليها الذي ينظر في العلم الالهي فنقول ان الاجسام الطبيعية مركبة من مادة اي محل وصورة هي فيه
حالة ونسبة المادة الى الصورة نسبة النحاس الى التمثال والعام لها كلها من الصور الاقطار الثلثة اذ كل واحد من الاجسام
يمكن ان يفرض فيه امتدادا اولا وامتدادا ثانيا متقاطعا له على زاوية قائمة وامتدادا ثالثا متقاطعا للامتدادين على
زاوية قائمة والزاوية القائمة هي التي تحدث من تقاطع بعد قائم على بعد ليس ميله الى احدى الجهتين اكثر من ميله الى الاخرى فهذا
معنى كون الجسم ذا اقطار وان كان في نفسه شيئا واحدا والاقطار التي تكون في الجسم لا تقوم في غير تلك المادة الموضوعة
لها لطباعها والمادة ايضا لا تتعرى عن البعد الذي فيه يفرض هذه الاقطار وتلك المادة لا يوخذ في حدها لا هذا البعد ولا هذه
الاقطار على انها جزء من وجودها بل هي خارجة عن ذات المادة وان كانت حالة فيها مقارنة لها وليس للمادة بذاتها مقدار
وقطر واذ ليس لها ذلك في ذاتها بل هي مستعدة لقبوله فلا يجب ان تكون مادة واحدة تقبل حجما فما فوقه وما دونه وتقبل من

جمع الى جسم وهذا جائز في الوجود وفي مادة الجسم الطبيعي صورا اخر غير صورة الجسمية فلها صور مناسبة لباب الكيف ولباب الاين
ولغير ذلك واذا كان الامر على هذا فللاجسام الطبيعية اذا اخذت على الاطلاق من المبادي المقارنة مبدان فقط احدهما المادة
والاخر الصورة ولواحق الاجسام الطبيعية هي الاعراض العارضة من المقولات التسع وفرق بين الصور والاعراض فان الصور
تحل مادة غير متقومة الذات على طبيعة نوعها والاعراض تحل الجسم الطبيعي الذي يتقوم بالمادة والصورة وحصل نوعه والاعراض
بعد المادة بالطبع والعلية والمبدأ المفارق للطبيعيات ليس للطبيعيات فقط بل وللمبدأين المذكورين وهو يستبقي المادة
بالصورة ويستبقي بهما الاجسام الطبيعية فاذا هو مفارق الذات للطبيعيات فليس للطبيعيين بحث عن احواله كما له بحث عن احوال المبدئين
المقارنين وللاجسام الطبيعية عن المبدأ المفارق استبقاء لذواتها واستبقاء لكمالاتها وكمالاتها اما كمالات اول وهي التي
بها اذا ارتفعت بطل هي ككمالات واما كمالات ثانية لا يؤدي ارتفاعها الى بطلان الاشياء التي هي كمالاتها بل الى ارتفاع صلاح
حالاتها والمبدأ المفارق يستبقي هذه الكمالات الثانية لا بذاته بل هي بتوسط وضع قوى في الاجسام هي كمالات اول
وهي مبادي عنها يصدر هذه الكمالات الثانية ومن الكمالات الثانية للاجسام الطبيعية افعالها وبهذه القوى تحصل ايضا
افعالها وليس شيء من الاجسام الموجودة يتحرك او يسكن بنفسه او يتشكل او يفعل شيئا غير ذلك والبلى ذلك عن جسم آخر ومن
قوة فائضة من جسم وليس جسم الا وفيه قوة من هذه القوى المذكورة عنها يصدر ذلك وكل ما يصدر عنه من الافعال وهذه القوى
المذكورة التي غرزت في الاجسام على اقسام ثلثة فمنها قوى سارية في الاجسام تحفظ عليها كمالاتها من مواضعها الطبيعية
واشكالها وافعالها واذا زالت من مواضعها الطبيعية واشكالها واحوالها اعادتها اليها وثبتها عليها مانعة عن
الحالة الغير الملائمة اياها بلا معرفة ولا روية وقصد اختياري بل تسخير وهذه القوى تسمى طبيعة وهي مبدأ بالذات لحركاتها
بالذات ولسكوناتها بالذات ولساير كمالاتها التي لها بذاتها وليس شيء من الاجسام الطبيعية يخال عن هذه القوة والنوع
الثاني قوى تفعل في الاجسام افعالها من تحريك او تسكين وحفظ نوع من الكمالات بالالات وفي وجوه مختلفة بعضها تفعل ذلك
دائما من غير اختيار ولا معرفة فيكون نفسا نباتية ولبعضها القدرة على الفعل وتركه وادراك الملايم والمنافر فيكون نفسا
حيوانية ولبعضها الاحاطة على حقايق الموجودات على سبيل الفكرة والبحث فيكون نفسا انسانية والنفس بالجملة كمال اول
لجسم طبيعي الي ذي حيوة بالقوة والنوع الثالث قوى تفعل مثل هذا الفعل لا بالالات ولا بانحاء متفرقة بل بارادة متجهة
الى سنة واحدة لا يتعداها وتسمى نفوسا فلكية وهذه القوى المذكورة ايضا انما هي صورة في الاجسام الطبيعية والصور
التي في المادة منها صور ليس من شانها ان تخلو عنها موادها ومنها صور من شانها ان تخلو منها موادها وهذه اذا زالت
منها واحدة وجب ان تخلفها غيرها اذ قيل ان هذه المادة لا تعرى عن الصورة فيكون كونا للثانية صورة وفسادا

كاشف

للذي كانت له اولى صورة وشبه هذا النسق في الاعراض ليس كونا ولا فسادا بل هو استحالة او نموا او ذبولا او غير ذلك وكلما كان بعد

ما لم يكن فلا بد له من مادة موضوعة يوجد فيها او عنها او معها وهذا في الكائنات الطبيعية محسوس مشاهد ولا بد له من عدم يتقدمه لان

ما لم يتقدم عدم فهو ازلي ولا بد له من صورة حصلت في المادة في الحال وان فاتت المادة كما كانت ولا كون فاذا المبادي المقارنة

للطبيعيات الكائنة ثلثة صورة ومادة وعدم وكون العدم مبدا هو لانه لا بد منه للكائن من حيث هو كائن ولا من الكائن بما

هو مبدا بالعرض لانه بارتفاعه كون الكائن لا بوجوده وقسط الصورة في الوجود اوفر من قسط المادة لانها علتها المعطية لها الوجود

وقبلها الهيولى ووجودها بالصورة واما العدم فليس هو ذاتا موجودة على الاطلاق ولا معدومة على الاطلاق بل هو ارتفاع للذات

الموجودة بالقوة وليس اي عدم اتفق مبدا الكائن بل العدم المقارن للقوة كونه اي الامكان كونه ولهذا ليس العدم الذي في الصوف

مبدا لكون السيف بل العدم الذي في الحديد فانه لا يتاتى ان يكون السيف من صوفه ويتاتى من الحديد والمادة اذا كان فيها هذا

العدم فهي هيولى واذا كانت فيها الصورة فهي موضوع فكانها هيولى للصورة المعدومة التي بالقوة وموضوع للصور الموجودة التي

بالفعل وللاشياء الكائنة سببان خارجان ايضا بالذات وهما الفاعل والغاية والفاعل هو الذي يوجد الشيء والغاية هي

الذي لاجله يوجد وقوم يعدون الالات من جملة الاسباب والمثل ايضا وليساهما في الاشياء الطبيعية بالنحو الذي هو عند القوم وجميع

الاشياء الطبيعية منساقة في الكون الى غاية وخير او لم يكن شيئا منها جزافا ولا اتفاقا الا في الندرة بل لها ترتيب حكمي ليس فيها

شيء معطل لا فايدة فيه وليس يكون عن المبدا الاول المباين فيها فعل قسري ولا خلاف لما يوجبه القوة المجبولة فيها منه الا على

التادي والتولد فهذه هي الاصول الموضوعة الكلية في علم الطبيعي ويتكفل تصحيح ما ينبغي ان يصحح منها العلم الالهي

فصل في الجزء الذي لا يتجزى

للناس في الاجسام الطبيعية من جهة تجزيها اقاويل كثيرة فقايل يقول ان الاجسام الطبيعية لها اجزاء غير

متشابهة وكلها موجودة فيها بالفعل وقايل ان الاجسام الطبيعية منها اجسام مركبة من اجسام اما متشابهة الصورة كالسرير واما مختلفة كبدن

الحيوان ومنها اجسام مفردة والاجسام المركبة لها اجزاء موجودة بالفعل متشابهة وهي تلك الاجسام المفردة التي منها ركبت واما الاجسام المفردة

فليس لها في الحال جزء بالفعل وفي قوتها ان تتجزى الى اجزاء غير متناهية كل واحد منها اصغر من الاخر وليس ينتهي قسمتها البتة الى جزء لا يتجزى

وما وجد في كلا الجسمين من الاجزاء فهو متناه والتجزي اما بتفريق الاتصال واما باختصاص العرض ببعض منه سيره طولا اما عرض غير

مضاف كالبياض واما عرض مضاف كالمماسة والموازاة واما بالتوهم فاذا لم يكن احد هذه الثلثة فالجسم المفرد لا جزء له بالفعل و

الرايان الاولان باطلان فاما الراي الذي اثبتوا للاجسام اجزاء غير متناهية منها ركبت ويوجد كل واحد منها غير متجزي فيبطلان

بما اقول وهو ان كل جزء مس جزءا فقد شغله بالمس وكل واحد ما شغل شيئا بالمس فاما ان يمنع فراغا عن شغله او لا يمنع لكن ان كان قد بقي ثانيا

ان يماسه اخر غير مماس للاول فقد ترك اذا فراغا عن شغله وقد ياتي ان يماسه اخر غير مماس للاول فقد ترك اذا فراغا عن شغله

وكل ما كان كذلك فهو متجزى الذات فاذن الكل مما لا يتجزى لا يتماس الا على سبيل التداخل وكل ما لا يتماس الا على سبيل التداخل
فلا يتأتى ان يتركب منه شيء اعظم منه اي جسم فاذن الاجزاء الغير المتجزية لا يتأتى ان يتركب عنها شيء اعظم منها ولا مقدار ولا جسم
وايضا فلنفرض جزئين غير متجزئين وضعا على جزئين غير متجزئين وبينهما جزء غير متجز ان امكن فنقول ان كل شيئين يصح على كل
واحد منهما الحركة فليس ولا واحد منهما غير قابل للحركة ولا يمنع احدهما الاخر من الحركة الا على سبيل التصادم والتمانع وليس منهما تنافر
في القوى فيتباعدان به فاذا لم يكن مانع من خارج لم يكن ولا واحد منهما مانعا للاخر عن الحركة الى حتى يتصادما والجزآن المفروضان
فرضا كذلك فليس اذا ابتدأ ان يتحركا معا حتى يلتقيا متصادمين فلنفرض انهما تحركا وتصادما فاما ان يلتقيا على الجزء الاوسط
واما ان يلتقيا على احد الطرفين ولا يجوز ان يلتقيا على احد الطرفين لانه ان التقيا على احد الطرفين فيكون احدهما لم يتحرك
فاذن يلتقيان على الجزء الاوسط فاذن يصير الاوسط متجزيا لان كل واحد منهما يكون قد قطع بعضه وقد قيل انه غير متجز و
هذا خلف ولا يبعد ان يتبين من هذا ان الجزئين المتحركين والثابتين متجزيان ايضا وذلك ايضا خلف وعلى هذا براهين كثيرة
من جهات اخرى ومن جهة تركيب المربعات منها مساواة الاقطار والاضلاع ومن جهة المسامتات فانه من المعلوم
ان كل شيء له سمت مع شيء وان كان بوساطة ثالث كالشمس مع الخط المشترك بينها وبين الظل بوساطة ذي الظل فانها
اذا تحركت زال سمتها وكان مسامتة لشيء اخر فيجب اذا تحركت الشمس جزءا ان يكون قد زال سمتها من قبل ذلك جزءا فيجب ان يكون
ما يسامت الشمس دائرة على جسم صغير مساو لمدار الشمس الذي هو اعظم وان يكون حركة الظل مثل حركة الشمس وان وضع بازاء مسامتة
مع حركة جزء واحد اقل من جزء فقد انقسم واما مناقضة الرأي الثاني فهو ان ذلك يمنع الحركة اذ من المحال ان يقطع المتحرك مسافة
ذات اجزاء الا وقد تعدى انصافها وسائر اجزائها فلنفرض متحركا ومسافة فنقول ان كانت اجزاء المسافة غير متناهية
فلها نصف ولنصفها نصف وكذلك الى غير النهاية فاذا كان كذلك فليقطع المتحرك في زمان متناهي الطرفين انصافا غير متناهية
في انصاف غير متناهية ولكن التالي محال فالمقدم محال واذا كانت المسافة متناهية الاجزاء علم منه ان الاجسام متناهية الاجزاء
وههنا براهين اخر منها انه لا كثرة الا والواحد فيها موجود فان كان كثرة موجودا بالفعل فالواحد بالفعل موجود فيها والواحد
بالفعل غير متجز بالفعل فاذن الجسم ذي الكثرة اجزاء اول غير متجزية فاذا اخذ منها متناهية امكن ان يتركب واذا امكن ان يتركب
لم يخل اما ان لا يزداد حجما على الواحد فيكون كذلك حال الجميع الغير المتناهية واما ان يزداد حجما على الواحد فيمكن حينئذ ان يحدث
عنها جسم واذا امكن ان يحدث عنها جسم كان جسم من اجزاء متناهية بالفعل ولم يكن كل جسم مركبا من اجزاء غير متناهية فاذن ليس
وجود الجسم المفرد هو من اجزاء فيه متناهية بالفعل غير متجزية ولا من اجزاء فيه غير متناهية فاذن ليس للجسم المفرد بالفعل اجزاء فظاهر انه يحتمل
التجزي فاذا اما ان ينتهي في التجزي الى الافراد فيكون مركبا من اجزاء لا تتجزى ولكن التالي كذب فالمقدم كذب واما ان لا